الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد كمي
الموسومة بـــ:

تغيير سعر الصرف و اثره على تحرير التجارة الخارجية بالجزائر (دراسة قياسية)

من إعداد الطالب:
✓ سماحي فاطمة الزهراء

تحت إشراف الأستاذ:
د. بومدين محمد أمين

لـــجـــنة المـــنـــاقـــشة

الإســـــم واللـــقـــب	الجامعة	الـــصـــفـــة
أ.د. رماس محمد امين	جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-	رئـــــيـــــسا
أ.د.بومدين محمد امين	جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-	مشـــرفا ومـقررا
أ.د. بن سكران بودالي	جامعة الدكتور مولاي الطاهر -سعيدة-	عضوار ومناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025 م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر-سعيدة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر تخصص إقتصاد كمي
الموسومة بـــ:

تغيير سعر الصرف و اثره على تحرير التجارة الخارجية بالجزائر (دراسة قياسية)

- سماحي فاطمة الزهراء
- د. بومدين محمد امين

السنة الجامعية:
2025-2024 م

بسم الله الرحمن الرحيم

اشكر الله الذي وفقني لانجاز هذا البحث وإلى كل من نطق بكلمة التوحيد لسانه و صدقها قلبه الى كل من صلى على خير خلق الله وحبيبه محمد صلى الله عليه و سلم الى اعضم امراة بني نساء الكون التي حملتني وهنا على وهن جنينا، وعلمتني كل صغيرة و كبيرة ، ورافقتني بدعائها كثيرا أمي الغالية أطال الله في عمرها الى الرجل الفاضل شامخ المكارم وراسخ الفضائل، سندي و مسندي وانيسي ابي الغالي و عمي حبيبي الذي مهما مدحته لن تستوفي الكلمات حقه من المديح و اختي غاليتي و اخوتي فردا فردا .

اشكر الأستاذ بومدين محمد امين على الإشراف و مساعدتي من اجل إتمام هذا البحث .

الشكر والعرفان

الحمد و الشكر لله رب العالمين على فضله وتوفيقه لي على إنجاز أطرحتي هذه.

أتقدم بالشكر الجزيل الى الأستاذ الفاضل الذي تقبلا الاشراف على هذا العمل وتقديمه لي النصح و التوجيه:

" الدكتور بومدين محمد أمين"

ويسرني بصدق ووفاء، أتقدم بخالص الشكر والتقدير و الامتنان

الى السادة رئيس وأغضاء لجنة المناقشة المحترمين على قبوليهم تقييم

ومناقشة هذه الأطروحة.

كما لا يفوتني ان أتوجه بالتحية و الشكر الى كافة أساتذة كلية

العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية لجامعة سعيدة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية خلال الفترة 1990 و 2024 باستخدام الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (*ARDL*)، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغير سعر الصرف معبرا عنه بسعر الصرف الفعلي و تحرير التجارة الخارجية معبرا عنه باجمالي الواردات مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 73 %. كما اثبتت نتائج تقدير دالة التحرير التجاري في الاجل الطويل وفق منهجية (*ARDL*) الى وجود اثر ايجابي لسعر الصرف الفعلي التحرير التجاري، حيث الزيادة بـ 1% في هذا المتغير ستؤدي الى زيادة التحرير التجاري بنسبة3.2 %.

كلمات مفتاحية: تغير سعر الصرف، التحرير التجاري، سعر الصرف الفعلي، الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

Abstract:

This study aims to determine the impact of exchange rate changes on trade liberalization in Algeria during the period 1990 and 2024 using methodology of Autoregressive distributed lag model. the results of study concluded the existence of a long-term equilibrium relationship between the

exchange rate changes expressed by the effective exchange rate and trade liberalization in Algeria With the access rate to balance around 73 %.The results of estimating trade liberalization function in the long term according to the ARDL method proved that the the effective exchange rate has a positive effect on trade liberalization where an increase of 1% in this variable will lead to an increase in the trade liberalization by a 3.2%.

Keywords: exchange rate changes; trade liberalization; the effective exchange rate; ARDL Model

الفهرس

- الفهرس
- العنوان.....
- المقدمة العامة .....
- الفصل الأول: سعر الصرف 25
- مقدمة الفصل الأول.....25.
- **المبحث الأول:** ما هية سعر الصرف .....25..
- المطلب الأول: تعريف سعر الصرف .....25.
- المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في تحديده .....26.
- المطلب الثالث: محددات سعر الصرف 27
- **المبحث الثاني** انواع سعر الصرف 28
- المطلب الأول: سعر الصرف الحقيقي .....28.
- المطلب الثاني: سعر الصرف الفعال الاسمي.....32
- **المبحث الثالث :بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف **37
- المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية .....37.
- المطلب الثاني: نظرية معدلات الفائدة 39
- المطلب الثالث :نظرية ارصدة ميزان المدفوعات 42

- خلاصة الفصل الاول 44
- **الفصل الثاني**: 45
- مقدمة الفصل الثاني 46
- **المبحث الاول** نظريات التجارة الدولية 47
- المطلب الأول: نظرية الكلاسيك.....47
- المطلب الثاني: نظريات نيوكلاسيك.....50
- المطلب الثالث :النظريات الحديثة للتجارة الدولية.....52
- **المبحث الثاني التحرير التجاري.....**56
- المطلب الأول: مفهومه.....56
- المطلب الثاني: تاثير تحرير التجاري على اقتصاديات الدول النامية.....58
- المطلب الثالث :مؤشرات قياس التحرير التجاري.....65
- **المبحث الثالث مسار التحرير التجاري في تطور السياسة التجارية في الجزائر.....68**
- المطلب الأول: تطور سياسة تجارية في الجزائر.....72
- المطلب الثاني: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة التحرير.....74
- المطلب الثالث :قياس مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر 76
- **الفصل الثالث: دراسة اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية.....77**
- مقدمةالفصل الثالث.....78
- **المبحث الاول المتغيرات الخاصة بالتجارة الخارجية 78**
- المطلب الأول: المعدل الحقيقي الفعلي لسعر الصرف 78
- المطلب الثاني: معدل سعر الصرف الرسمي.....79

- **المبحث الثاني دراسة وصفية لمؤشرات التحرير التجاري في الجزائر 81**
- المطلب الأول: السلع المستوردة و المصدرة 81
- المطلب الثاني: الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات 81
- المطلب الثالث :الصادرات التي لها القدرة على تغطية الواردات 83
- المطلب الرابع :الصادرات من السلع و الخدمات لعينة من الناتج الداخلي الخام.....85
- **المبحث الثالث دراسة قياسية لاثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....88**
- الخاتمة.....105

قائمة الجداول

قائمة الجدوال

الرقم	الجداول	الصفحة
01	فرق بين سياسة التشغيل النشطة وسياسة السلبية	34
02	نتائج تقدير معادلة نسبية التشغيل في القطاع الصناعي	48
03	نتائج اختبار جذور الوحدة ADF	50

04	نتائج تقدير معادلة التشغيل على المدى الطويل	**51**
05	نتائج منهج الحدود Bounds test	**52**
06	نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ	**53**
07	نتائج اختبار CorrelationBreusch- Godfrey Serial	**54**
08	نتائج اختبار ARCH تباين الأخطاء	**54**
09	نتائج اختبار (Jarque-Bera) للتوزيع الطبيعي للبواقي	**54**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال		
الرقم	**الأشكال**	**الصفحة**
01	دور حياة المنتج	**21**
02	أبعاد سياسة التشغيل	**35**
03	تطور الاستثمار الأجنبي في القطاع الصناعي	**44**
04	تطور الضرائب في القطاع الصناعي	**45**
05	تطور اجمالي تكوين رأسمال في القطاع الصناعي	**46**
06	تطور التشغيل في القطاع الصناعي	**47**
07	نتائج اختبار Jarque- Bera	**55**
08	اختبار CUSUM	**55**

مـــــقـــــــدمة

المقدمة

في ظل الانفتاح الاقتصادي الذي تعيشه الاقتصاديات العالمية، وتشابك العالقات الاقتصادية، وارتفاع معدلات التبادل التجاري، واختلاف العملات المتداولة في الأسواق العالمية، توجب وجود آلية يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة في السوق، حيث يطلق على هذه الآلية تسمية سعر الصرف الذي يمثل الفرق بين التعاملات الدولية والتعاملات المحلية. إذ يعتبر موضوع تقلبات أسعار الصرف من الموضوعات التي لها أهمية بالغة، وتأتي أهمية ذلك من خلال الآثار

التي يحدثها التقلب في تغير سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية، فالمؤسسات الاقتصادية والمالية التي تعمل مع التجارة الدولية سواء تصدير كان أو استيراد سوف تكون لها نتيجة إيجابية أو سلبية في أداءها جراء هذه التعاملات، وهذا راجع إلى تذبذب وتقلب أسعار الصرف من جهة، ونوع نظام الصرف المتبع في تلك الدولة من جهة أخرى.

و قد شهدت الجزائر منذ مطلع التسعينات تحولات اقتصادية عميقة في ايطار الانتقال من نظام اقتصادي موجه الى اقتصاد السوق و كان من ابرز مظاهر هذا التحول اعتماد سياسة التحرير الخارجية . جاءت هذه السياسة كجزء من الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بهدف اعادة هيكلة الاقتصاد الوطني و الانفتاح على الاسواق العالمية.

وقد تبنت الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي سياسة تحرير التجارة الخارجية في اطار برامج الاصلاح الاقتصادي الرامية الى الانتقال نحو اقتصاد السوق و في هذا السياق برز سعر الصرف كاحد اهم المتغيرات الاقتصاديةالمؤثرة على اداء التجارة الخارجية نظرا لدوره الحاسم في تحديد تنافسية المنتجات الوطنية في الاسواق الدولية .

إشكالية الدراسة:

لمعالجة الموضوع تطرح إشكالية التالية:

ما هو اثر تغيير سعر الصرف على مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما هي العوامل المؤثرة في تغيير سعر الصرف الجزائري ؟
- ما هي مؤشرات التحرير التجاري في الجزائر؟
- هل تؤثر سياسات سعر الصرف في الجزائر على زيادة الصادرات و الواردات في الجزائر ؟

فرضيات الدراسة: تعتمد الدراسة على الفرضيات التالية:

- يؤثر تغيير سعر الصرف ايجابا على تحرير التجارة الخارجية بالجزائر.
- يعتبر تغير سعر الصرف في الجزائر من بين اهم المتغيرات المؤثرة في تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

حدود الدراسة:

- الدراسة الزمانية: شملت الفترة ما بين 1990 إلى غاية2024.
- أما الدراسة المكانية:فشملت اثر سعر الصرف في تحرير التجارة الخارجية بالجزائر.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

من البديهي ان لكل دراسة او بحث، أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه حيث يمكننا حصرها فيما يلي:

- اندراج الموضوع ضمن التخصص.
- أهمية الموضوع الاجتماعية باعتبار، أن موضوع سعر الصرف و تحرير التجارة الخارجية يدخل ضمن محاولات الحكومة لتحسين بالوضع الاجتماعي للفرد من خلال توفير هيكل اقتصادي يضمن اقتصاد قوي للشعب و الاقتصاد الجزائري.
- الدور البارز لتحرير التجارة الخارجية بالجزائر باعتبارها مصدرا هاما لتمويل وتطوير القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات نموها.
- باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر موضوع الساعة ويشغل الأوساط الاقتصادية الوطنية.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي الفصل الأول والثاني، هو المنهج الذي سمح بوصف والنظريات وتطوراتها، وتسليط الضوء على سعر الصرف و أثاره على تحرير التجارة بالجزائر، أما في الفصل الثالث فقد تم اعتماد الأسلوب القياسي باستخدام نموذج ARDL مرفقة بحملة من الإحصائيات لقياس أثر تغير سعر الصرف على التحرير التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 باستخدام برنامج EVIEWS10 .

نموذج الدارسة: بغرض الإجابة على إشكالية الدارسة، قمنا ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع (تحرير التجارة الخارجية بالجزائر) والمتغيرات المستقلة (سعر الصرف اضافة الى اهم المتغيرات المتحكمة في التحرير التجاري) وقد تم استخدام أسلوب التحليل الحديث(ARDL).

الدراسات السابقة :

1- اسماعيل دحماني: "دراسة تحليلية قياسية لتاثير الاسعار و سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الجزائر 1995-2005 " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الاقتصادية و علوم التسيير تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر 2007 من خلال طرح الاشكالية التالية :مامدى تاثير كل من الاسعار و سعر الصرف على التجارة الخارجية بالجزائر خلال فترة محل الدراسة ؟ حيث وصل الى هناك علاقة طردية بين الاسعار و سعر الصرف.

2- دراسة بوكليلة نوال و بومالك صبرينة اثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية – حالة الجزائر خلال 2000-2012 - مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية دولية جيجل 2013-2014 تطرقت هذه الدراسة الى اثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر و ذلك من خلال القيام بدراسة العلاقة بين سعر الصرف و عمليات التجارة الخارجية على المستوى النظري ثم اسقاط ذلك على الواقع الجزائري و تم التوصل من خلال هذا البحث الى وجود علاقة قوية بين تقلبات سعر الصرف و العمليات التجارية الخارجية .

3- بلقاسم ليندة اثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال فترة 1998-2010 كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 يهدف هذا البحث الى دراسة اثر التقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية في الجزائر خلال فترة 1995-2010 و عليه تم بناء النموذج القياسي يظهر فيه الميزان التجاري الجزائري كمتغير تابع و سعر الصرف كمتغير مستقل توصلت الدراسة الى النتائج التالية : انه لايوجد عالقة احصائية من المتغيرين سعر الصرف و الميزان التجاري .

4-بلعيدي زكرياء2022 اثر **تقلبات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية بالجزائر 1990-2019**النتيجة تاثير غير متماثل للصدمات الموجبةو السالبة على تحرير التجارة التغيرات في السعر يمكن ان تكون حافزا لتعزيز التجارة الخارجية

1-Ait mohand 2018 fluctuation du taux de change et commerce exterieur (cas BEA) etude du déficit des instruments de couverture : les entreprises supportaient seules le risque de change.

2-ouameur ghania 2018 –Efficacité du taux de change réel 2018 Economie naturelle rentable (huile) : teux réel inefficace a cause du marché paralléle.

بينما اردت من خلال مذكرتي معرفة اثر متغيرة اقتصادية سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر .

الفصل الاول : **الايطار النظري لسعر الصرف**

تمهيد :

تعاني كافة دول العالم مند فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف العملات على مستوى كل الدولي و ذلك إثر إهنيار نظام بريتنوودز عام 1791 و تبينى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف الذي تتميز أسعار الصرف يفي ظله بتقلباتها المستمرة و ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية طبعا بالغة الاهمية بالنسبة للمؤسسات الدولية سواء تعلق بالنشاط المالي و التجاري على حد سواء وهو ما حدث في النصف الثاني من السبعينيات من القرن الماضي لكثير من المؤسسات الصناعية دولية النشاط مما حتم عليها ضرورة مواجهة مخاطر أسعار الصرف باكتشاف عدة تقنيات لتجنب مثل هذه المخاطر، و هي ما تعرف باستراتيجية الوقاء التي تشمل الدولار الامريكي وعملات المجموعة السبع بغسة المحافظة على مدى ضيق من التقلبات في اسعار الصرف الا انها باءت بالفشل مقابل الهجمة التي تشهدها الاسواق من قبل المتعاملين و المستثمرين مما ادى الى اجتهاد الدوائر المسؤولة عن تلك المؤسسات الى حد بعيد في مجال مواجهة مخاطر الصرف لما لها من اثار حاسمة على خزينة المؤسسة و بالعملة الاجنبية

ادا كان الامر كدلك بالنسبة لمؤسسات الدول الكبرى العريقة مند منتصف السبعينيات الى يومنا هدا فماهو وضع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تمر بمرحلة انتقال في ظل الوضع الاقتصادي الراهن في السوق

المبحث الاول: مفاهيم عامة حول سعر الصرف

مفهوم سعر الصرف : لقد عرفت النقود بانها كل شيء يقبل قبولا عاما و يستخدم كمقياس للقيمة 1 و كوسيط للتبادل و كمخزن للقيمة و هذا التعريف يسري عليها في حدود الدول و المناطق النقدية التي تتعامل بعملة قانونية واحدة حيث تجري المدفوعات من المدين الى الدائن اما بنقود معدنية او باوراق نقدية او يتم سداد الالتزامات بتحويل الودائع المصرفية او ودائع صناديق التوفير عن طريق الشيكات او الحوالات او الكمبيالات او اوراق تجارية مقومة بالعملة الوطنيةو لمن عند التعامل بين الدول نجد ان هذه الالية تتوقف عن العمل و لا بد من نظام يقوم بتحويل العملات الوطنية من بعضها الى بعضها الاخر. [1]

و بذلك تثار مشكلة حساب قيمة التبادل ثم مشكلة دفع تلك القيمة او بمعنى

اخر مشكلة النقود التى يحسب على اساسها و النقود التي يدفع بها .

ان قيام التجارة بين الدول باستخدام عملاتها الوطنية انما يترتب عليها عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف الاجنبي .

و الذي هو كاي سعر اخر يمكن التعامل معه في نظرية الاثمان مع فارق يعطي الاهمية القصوى لهذا السعر هو انه يربط جهازي الاثمان لبلدين مختلفين .

حيث تعد احدى العملتين سلعة و الاخرى النقد الذي يقيس قيمة تلك السلعة .

و هناك طريقتين للنظر لاي من العملتين كسلعة فاحداهما وهي الشائعة ترى ان العملة الاجنبية هي السلعة و تقاس الوحدة الواحدة منها بالعملة المحلية و هي الطريقة المباشرة و

[1] سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصادالوظيفي**،الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1، عمان – الأردن ،1435ه -2014م، ص 22.

الطريقة الاخرى تعد السلعة هي العملة المحلية تقاس وحدتها بالعملة الاجنبية و هي الطريقة الغير مباشرة.[2]

و نعني بسعر الصرف الاجنبي هو وحدة الانقد الاجنبي بدلالة العملة المحلية او هو سعر النقد المحلي للنقد الاجنبي وهو قيمة العملة الاجنبية مقومة بوحدات من العملة المحلية . [3]

إليك مجموعة من التعريفات المتنوعة لسعر الصرف، كما وردت في الأدبيات الاقتصادية والمالية، كل منها يسلّط الضوء على زاوية مختلفة من المفهوم:

تعريف اقتصادي عام

سعر الصرف هو:عدد الوحدات من العملة المحلية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية".

تعريف صندوق النقد الدولي(IMF)

"سعر الصرف هو السعر الذي تُحوّل به عملة دولة ما إلى عملة دولة أخرى، ويتم تحديده إما في السوق الحرة أو من خلال تدخل الحكومة أو البنك المركزي".

تعريف محاسبي – مالي سعر الصرف هو السعر المستخدم لتحويل المبالغ بين العملات عند تسجيل المعاملات الأجنبية في القوائم المالية".

تعريف تجاري هو السعر الذي تستخدمه الشركات لحساب تكلفة المنتجات المستوردة أو عائدات الصادرات عند التعامل مع عملات أجنبية".

تعريف من منظور اقتصادي كلي سعر الصرف هو أداة اقتصادية تحدد التوازن بين الطلب والعرض للعملات الأجنبية، ويؤثر في ميزان المدفوعات، والتضخم، والتنافسية الخارجية".

تعريف قانوني/نقدي سعر الصرف هو معدل تحويل قانوني بين عملتين معتمدتين داخل أنظمة مصرفية معترف بها، يُستخدم في التزامات المدفوعات الدولية[4]".

تعريف حسب نوع النظامفي نظام الصرف الثابت: السعر تحدده السلطات النقدية. في النظام المرن: السعر يتحدد وفقًا لقوى السوق[5].

---

[22] فليح حسن خلف، (2007)، **اقتصاد المعرفة**، الأردن، عالم كتب الحديث، ص188.

[3]سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصادالوظيفي**،الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1، عمان – الأردن ،1435ه -2014م، ص 22.

[3]حسين عبد المطلب الأسرج، ديسمبر (2005)، **سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، العدد83، ص 782.

[4]

و سعر الصرف هو سعر العملات الاجنبية يحدده العرض و الطلب في سوق الصرف و بذلك لا يختلف هذا السعر عن اسعار السلع الاخرى و انه ليس اكثر من سعر يعلن في الاسواق المحلية يوميا شانه شان مختلف السلع الدولية الاخرى

العوامل المؤثرة في سعر الصرف: ان من يتتبع الاحداث الاقتصادية المختلفة يجد انها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف و تقلباته والمتتبع للاحداث غير الاقتصادية يرى ايضا ان سعر الصرف مراة عاكسة لها و يكاد يقتنع ان تحركاته تقترب من ان تكون عشوائية ولكن الحقيقة تشير الى ان سعر الصرف ما هو الا مؤشر يستجيب بقوة المؤثرات الاقتصادية الكلية و بدرجة اقل لغيرها لان الاقتصاد هو علم اجتماعي يتاثر بمختلف الاحداث و يستجيب لها و لغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها الى عوامل اقتصادية و اخرى غير اقتصادية

العوامل الاقتصادية:

تتأثر أسعار الصرف بعدة عوامل منها

العرض والطلب على العملة

إذا زاد الطلب على عملة معينة (مثل الدولار)، يرتفع سعرها • .إذا زاد العرض من عملة ما دون وجود طلب مكافئ، ينخفض سعرها .

.معدلات الفائدة

العملات ذات معدلات الفائدة المرتفعة تجذب الاستثمارات الأجنبية، مما يزيد الطلب عليها ويقويها

مثلاً إذا رفع البنك المركزي الفائدة على الدينار الجزائري ، فقد يجذب ذلك مستثمرين أجانب، مما يقوي الدينار .

التضخم

العملات التي ترتبط بدول ذات معدلات تضخم منخفضة تحافظ عادة على قوتها فالتضخم المرتفع يقلل من القوة الشرائية للعملة، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها .[6]

.الاحتياطي النقدي الأجنبي

وجود احتياطي كبير من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي يمكن أن يثبت أو يدعم العملة المحلية عند الحاجةاما انخفاض الاحتياطي قد يؤدي إلى تقلبات أو تدهور في سعر الصرف.

---

[5] محمد مروان السمان، محمد ظافر المحبك، احمد زهير شاميقة،**مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر، ط3، عمان - الأردن، 1443ه-2015م، ص210.

[6]عبد القادر ناصور، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوافز وآفاق"**، جامعة تلمسان، مذكرة ماجستير - 2005، ص13.

.الميزان التجاري الدول التي تصدر أكثر مما تستورد (فائض تجاري) تحصل على عملات أجنبية، مما يقوي عملتها في المقابل العجز التجاري قد يضغط على العملة المحلية ويضعفها .

زيادة الصادرات

عندما تصدّر الدولة سلعاً وخدمات، يدفع المشترون الأجانب بعملتهم، ويحتاجون إلى شراء العملة المحلية.

هذا يزيد الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها.

الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) أو غير المباشر

دخول أموال من مستثمرين أجانب لشراء أصول أو مشاريع محلية يزيد الطلب على العملة.

تحويلات العاملين بالخارج

تحويل الأموال من الخارج إلى الداخل (مثلاً: تحويلات الجزائريين العاملين في الخليج إلى مصر) تعني زيادة شراء العملة المحلية، مما يزيد الطلب عليها.

السياسات الجاذبة

مثل رفع سعر الفائدة أو استقرار الاقتصاد والسياسة ← يجذب رؤوس أموال أجنبية ← طلب أعلى على العملة.[73]

زيادة العرض من العملة

يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف (أي ضعف العملة)، ومن أسبابه:

.1زيادة الاستيراد

عندما تشتري الدولة أو شعبها سلعًا من الخارج، يحتاجون إلى تحويل العملة المحلية إلى أجنبية، مما يزيد عرض العملة المحلية ويقلل من قيمتها.[8]

---

[77] عجمية محمد عبد العزيز، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت،1983، ص178-177.
عبد السلام أبو قحف، إدراة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002، ص489.[7]
[8] عليوش قربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999، ص02

هروب رؤوس الأموال

في حالات عدم الاستقرار، يحاول المستثمرون تحويل أموالهم إلى عملات أجنبية، مما يزيد عرض العملة المحلية ويضعفها.

تدخل البنك المركزي ببيع العملة المحلية

أحيانًا يتم طباعة المزيد من العملة المحلية أو طرحها بشكل كبير في السوق (ما يُعرف بالتيسير الكمي) ← زيادة المعروض ← انخفاض القيمة.

مثال عملي:

حالةارتفاع الطلب على الاورو في الجزائر

بسبب زيادة الاستيراد أو سداد ديون خارجية ← يزيد الطلب على الاورو.

في الوقت نفسه، لا يوجد ما يكفي من الاورو في السوق ← يقل العرض.

النتيجة: يرتفع سعر الاورو مقابل الدينار الجزائري (أي انخفاض قيمة الدينار).

كمية النقود :

لقد اخذ الاقتصادي الامريكي فريدمان على عاتقه اعادة الحياة الى نظرية كمية النقود ولكن بصورتها الجديدة في مقالته الشهيرة عرض النقد و تغيرات الاسعار و الناتج اذ يرى و ان فريدمان ان حركات الاسعار تعكس بشكل اساسي التغيرات المهمة في كمية النقود هناك علاقة بين تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج 1 و حركات الاسعار ايضا و قد اشار فريدمان ان ما يفسر صحة العلاقة بين كمية النقود لكل وحدة من الناتج و تغيرات الاسعار هو وجود عاملين هما :

1.تغيرات الانتاج و التي تعد متغيرا مستقلا ففي حالة ثبات كمية النقود و تضاعف حجم الانتاج فان الاسعار ستميل الى الانخفاض بمقدار النصف تقريبا .

2.تغيرات كمية النقود التي يرغب الافراد بالاحتفاظ بها بالنسبة لدخلهم و التي تتوقف على :

ا.مستوى الدخل الحقيقي للفرد لذلك فانها تزداد كلما ازداد الدخل الحقيقي و العكس

ب.تكلفة الاحتفاظ بالنقود و التي تحد بسعر الفائدة

العوامل السياسية المؤثرة على سعر الصرف

الاستقرار السياسي والاقتصادي الدول المستقرة سياسياً واقتصادياً تجذب الاستثمارات وتدعم عملتها اما عدم الاستقرار يؤدي إلى خروج الأموال وانخفاض قيمة العملة

.المضاربات في أسواق العملات

توقعات المستثمرين بتحركات معينة في سعر العملة قد تؤدي إلى شراء أو بيع جماعي للعملة، مما يغير سعرها بسرعة .

.السياسات الحكومية .

تدخل البنك المركزي (شراء أو بيع العملة)

السياسات النقدية والمالية تؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف.

الديون الخارجية

الدول ذات الديون الكبيرة بالعملة الأجنبية قد تعاني في تسديدها، مما يضعف ثقة المستثمرين ويؤثر على سعر العملة.[9]

محددات سعر الصرف :

معدلات الفائدة ومعدلات التضخم[10] .

.أ معدلات الفائدة وسعر الصرف: حسب فيشر فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أن تتعادل مع توماس الفائدة الدولية بالإضافة إلى المعدل المتوقع في التغير في سعر الصرف .[11]

إن لطلب على عملة بلد شكلين، الرغبة في شراء المنتجات مثلا شراء المنتجات الأمريكية والرغبة في شراء السندات ذات القيمة الدولارية مثل سندات الحكومة الأمريكية والسندات التي تصدرها الشركات الأمريكية فعندما تصبح سندات الولايات المتحدة أكثر جاذبية، فإن الطلب على الدولار يزداد وبالتالي يرتفع سعر صرف الدولار . إن الجاذبية النسبية للسندات الأمريكية والسندات الأجنبية إنما تتوقف على الفرق في سعر صرف الفائدة، والذي هو عبارة عن متوسط أسعار الفائدة في الولايات المتحدة مطروحا منه متوسط أسعار الفائدة الأجنبية. فعندما يرتفع سعر الفائدة في أمريكا ومع ثباتها في الدول الأخرى، فإن الفرق بين أسعار الفائدة يزداد وبالتالي فإن سعر صرف الدولار يرتفع

ب. التضخم وسعر الصرف : إن التضخم هو الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لفترة زمنية. حيث أن هذه الزيادة تؤثر على الطلب المحلي للسلع والخدمات، وبالتالي ترتفع أسعارها محليا، وكما يؤثر ذلك على أسعار السلع المصدرة الأمر الذي يقلل من مقدرتها في المنافسة الخارجية وفي نفس الوقت فإن الطلب على السلع المستوردة يتزايد، مما يؤثر سلبا على حركة الحساب الجاري ومن ثم ميزان. المدفوعات وبالتالي على استقرار سعر الصرف ففي حالة الجزائر ولدراسة علاقة التضخم والمعبر عنه بواسطة الرقم القياسي للأسعار

[9] عليوش قربوع كمال نفس المرجع السابق صفحة 04/03

[10]

[11] عليوش قربوع كمال نفس المرجع السابق صفحة 06/05

الاستهلاك، يقوم ديوان الوطني للإحصاء ONS) ،)بنشر بيانات دورية عن مؤشرات الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، سنويا وشهريا مع أخذ سنة الأساس عادة ما تكون مبينة على معطيات كل عشر سنوات وتتغير بعد كل مدة زمنية، كما تختلف من دولة إلى أخرى فهي تعكس التغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية، ويتعلق الأمر هنا بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغيير الذي يحدث في الأسعار، ويشير بعض الاقتصاديين إلى أن هذا المؤشر ليس بالمقياس الجيد والفعال للتضخم في الأجل الطويل حيث يواجه المحللون صعوبات في مقارنة البيانات الإحصائية للتضخم بالنسبة للفترات السابقة بسبب التصحيحات المستعملة من طرف المحققين عند جمع الأسعار[12]

المبحث الثاني انواع سعر الصرف

سعر الصرف الحقيقي

مفهوم سعر الصرف الحقيقي

فيما سبق تم استعراض مفهومي سعر الصرف الحر و سعر التعادل و اللذان يعبران عن اسعار معلنة و يتم التبادل وفقا لهما في اسواق الصرف و الان نقدم مفهوما اخر لسعر الصرف و الدي يعد في كثير من الاحيان مقياسا للارتفاع و الانخفاض الحقيقي لقيمة عملة معينة وهو سعر الصرف الحقيقي ان مؤشرات الحقيقية غالبا ما تعد كمؤشرات مناسبة لاسعار الصرف التوازنية او للقدرة التنافسية الدولية

سعر الصرف الحقيقي : و يعرف على انه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها الى الاسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الارقام القياسية للاسعار وسعر الصرف الاسمي ويحسب وفق الصيغة الاتية13 :

1. $Re = e/pd*pr$

2. : سعر الصرف الحقيقي Re
3. : سعر الصرف الاسمي e
4. :: الرقم القياسي للاسعار المحلية والاجنبية على التوالي pd,pr

[12] [12] رفيق نزاري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب، " مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد دولي2007/ 2008 ص 58.

[13] 1 - سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016/2015، ص-ص 26-27

ومن الصيغة اعلاه يتضح ان العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي علاقة عكسية وكذلك بينه وبين الرقم القياسي للاسعار الاجنبية وطردية مع الرقم القياسي للاسعار المحلية ويمكن توضيح ذلك بالاشكال البيانية الثلاثة الآتية[14]

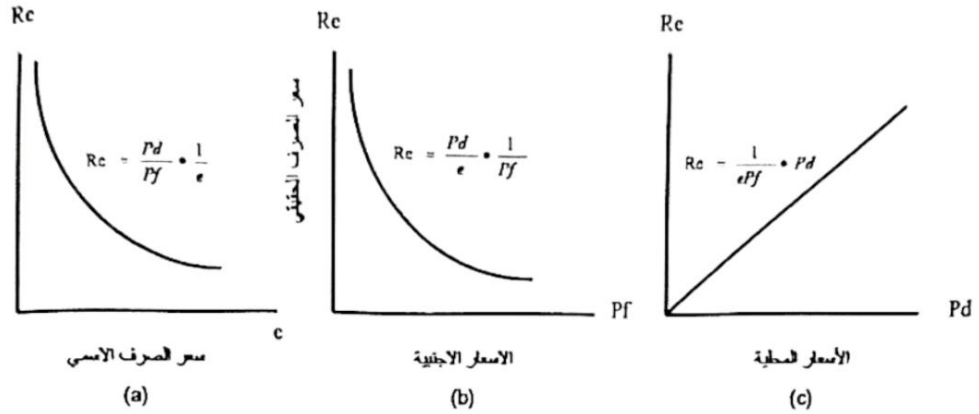

شكل (1) العلاقة بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الاسمي والأسعار الأجنبية والأسعار المحلية

[1414] زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن،2003، ص16.

وعادة يقوم راسمو السياسة بإدارة سعر الصرف الرسمي على نحو يحول دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للقيمة الأصلية لخط أساس معين وبالعكس من ذلك فإن وجود سعر صرف اسمي محدد يعني وجود سعر صرف حقيقي مرن وحين تدير الحكومات سعر الصرف إدارة نشيطة رغبة منها في تحقيق رقم مستهدف لقيمته الحقيقية فإن تكييف الاقتصاد الكلي إزاء الصدمات الداخلية والخارجية سيختلف اختلافاً كبيراً عما يحدث في ظل سعر الصرف الثابث[15]. ان ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يعكس معدلات التضخم ويفضي الى ارتفاع الاسعار النسبية للصادرات مما يحد من القدرة التنافسية للدولة مسبباً تدهوراً في موقف ميزان المدفوعات واستنزاف احتياطيات النقد الاجنبي، والى جانب ذلك فانه يعد عاملاً محفزاً للمضاربة وتوليد ضغطاً إضافياً على العملة الوطنية وهروب رؤوس الاموال مماقد يحدث إنهياراً في قيمتها ، فضلاً عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع نحو زيادة معدلات البطالة من قطاع التصدير وينجم عنه انخفاض كل من الدخل الكلي وحجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض الطلب على السلع غير المتاجر

سعر الصرف الفعّال الاسميNEER :

-Nominal Effective Exchange Rate (NEER) هو مقياس مركّب يعكس قيمة عملة دولة ما مقارنةً بسلة من عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين، باستخدام متوسط مرجّح لسعر الصرف الثنائي مع كل عملة، بناءً على حصة كل شريك في التجارة الخارجية، دون أخذ فروق التضخم أو مستويات الأسعار في الاعتبار

شرح المكوّناتNEER

.1سعر الصرف الاسمي :"يُقصد به السعر المعلن لتبادل عملتين دون تعديل لأي عوامل اقتصادية مثل التضخم.[16]

2-فعّال :لأنه لا يعتمد على عملة واحدة، بل يُراعي التأثير المجمع لعدة عملات، بحسب مدى ارتباط الدولة تجاريًا مع كل بلد.

.متوسط مرجّح :"يُحسب باستخدام أوزان نسبية، بحيثكل عملة من العملات في السلة تُعطى وزنًا يعكس نسبة التجارة (صادرات + واردات) مع الدولة المعنية العملات التي تُستخدم بكثافة في التجارة الخارجية يكون لها تأثير أكبر علىNEER .

---

[15] بيترمونتيل واوستري سعر الصرف الحقيقي هو الهدف في البلدان النامية التمويل و التنمية مجلد (30) عدد(1) مارس 1993 ص 39

[16]

[16]رفيق نزاري، مرجع سابق، ص60.

[16]فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص177.

خليل محمد خليل عطية،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،**" مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 القاهرة،1995، ص152[16]

أهمية سعر الصرف الفعّال الاسمي

يُستخدم كمؤشر عام لتقييم أداء العملة مقابل مجموعة العملات التي لها تأثير حقيقي على الاقتصاد.

يساعد في تحليل أثر تغيرات العملة على القدرة التنافسية التجارية للدولة

يُستخدم من قبل البنوك المركزية وصنّاع السياسات لمراقبة الاتجاه العام لقيمة العملة وتقييم الحاجة إلى تدخلات.

سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) هو مؤشر اقتصادي يُستخدم لقياس القيمة الحقيقية للعملة المحلية مقابل سلة من العملات الأجنبية الرئيسية، بعد تعديل سعر الصرف الفعلي الاسمي (NEER) باختلاف مستويات الأسعار أو معدلات التضخم بين الدولة المعنية وشركائها التجاريين .ويُعد مؤشرًا على القدرة التنافسية الدولية للدولة، لأنه يعكس ليس فقط سعر الصرف وإنما القوة الشرائية النسب[17]

المبحث الثالث بعض النظريات المفسرة لسعر الصرف :

يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض والطلب للعملات، إلا أنه يتأثر كذلك بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية كمعدلات التضخم ومعدلات الفائدة، وأرصدة ميزان المدفوعات . هناك عدة نظريات لشرح كيفية تكوين سعر الصرف، نذكر بعضها:

أ نظرية تعادل القوة الشرائية :

برزت أهمية هذه النظرية، عقب الحرب العالمية الأولى، وعرفت باسم الاقتصادي السويدي، "جوستاف كاسل"في 1922 وعالجها الكثير من الاقتصاديين من قبل وعلى رأسهم "دافيد ديكاردو"في 1817 والذي محور فكرته حول هذه النظرية في أن: "النقود قيمتها متساوية في كل مكان"، بمعنى آخر أن سعر الصرف) 7)التوازني يميل إلى مساواة نسبة القدرات

[17] أ.د قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالمناخ الاستثمار**، الملتقى الوطني الأول، حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة، الأغواط 08-09 أفريل2002، ص141.

الشرائية الداخلية للعملتين المعنيتين .إن تعادل القدرة الشرائية يمثل السعر العادي للصرف بين عملتين والذي يتذبذب حوله سعر الصرف الجاري، وتعتمد هذه النظرية على صيغتين : الصيغة المطلقة :انطلاقا من قانون السعر الوحيد والذي:" يستلزم أن وحدة نقدية، بعد تحويلها تبادل "بنفس سلة السلع في الدولة المحلية والأجنبية ، بمعنى أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها 8 الشرائية في بلد آخر

سعر الصرف الذي يحدد عملة أجنبية بالنسبة للعملة المحلية .

مستوى الأسعار المحلية والاجنبية على التوالي .يمكن الحصول على الصيغة السابقة لحساب تعادل القوة الشرائية بافتراض أن السوق تامة، والحواجز الجمركية أمام حركات السلع غير موجودة، اضافة الى انتقال المعلومات بين الاسواق في شكل تام وأن السلع المحلية والأجنبية تكون متجانسة في هذه الاسواق، وكل هذه الفرضيات تكفي لصحة قانون"سعر الوحيد ." الصيغة النسبية :انطلاقا من الصعوبات التي واجهتها الصيغة المطلقة، فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الفرضيات التالية: الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل، حرية انتقال المعلومات

18

، إزالة الحواجز التجارية التي تحد من تكافؤ الأسعار معبرا عنها بالعملتين [19]

كما ان نظرية تعادل القوة الشرائية - (Purchasing Power Parity (PPP)، وهي من أقدم وأكثر النظ[20]ريات تأثيرًا في الاقتصاد الكلي وتحليل أسعار الصرف

- **أولًا: تعريف النظرية تعادل القوة الشرائية** يفترض أن سعر الصرف بين عملتين يجب أن يعادل النسبة بين مستويات الأسعار في هذين البلدين، أي أن السلع المتشابهة يجب أن تكلف نفس السعر في أي مكان في العالم عند احتسابها بنفس العملة .

مثال بسيط :

إذا كان سعر رغيف الخبز =10 دينار في الجزائر، و0.5 دولار في أمريكا، فإن سعر الصرف النظري يجب أن يكون:

10 ÷ 0.5 = 20

- أنواع تعادل القوة الشرائية 1

[1818] حسين عبد المطلب الأسرج،**سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية**، رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، ديسمبر2005، ص3.

[1919] صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، الاقتصاد والتسيير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2012-2013، ص14.

20

.تعادل القوة الشرائية المطلق (Absolute PPP) الفكرة:

نفس السلة من السلع والخدمات يجب أن تكلف نفس السعر في كل بلد عند التحويل بسعر الصرف

الصيغة :

S=Pd/Pf

حيث :

S: سعر الصرف الاسمي

Pd :المستوى العام للأسعار في الدولة المحلية:.

Pf :المستوى العام للأسعار في الدولة الأجنبية.

عيوبه :

يفترض سلع متطابقة (وهو غير واقعي)

يتجاهل تكاليف النقل والضرائب الجمركية

لا يأخذ في الحسبان الخدمات غير القابلة للتداول (مثل الإيجار والتعليم.

تعادل القوة الشرائية النسبي • (Relative PPP)

الفكرة:

يركز على التغيرات في الأسعار وليس المستويات المطلقة .

إذا ارتفع التضخم في بلد ما أكثر من بلد آخر، فإن عملته يجب أن تتراجع بنفس النسبة.

- الميزة: أكثر واقعية، لأنه لا يتطلب تطابق أسعار السلع.
- التطبيق: يستخدم في تحليل الاتجاهات طويلة الأجل لسعر الصرف

🔹 .تطبيقات عملية للنظرية .1مؤشر – Big Mac من مجلة "الإيكونوميست ": يقارن سعر وجبة بيغ ماك في دول مختلفة

يُستخدم كمؤشر غير رسمي لمدى تقدير أو تقليل قيمة العملة • .مثلاً:

إذا كانت بيغ ماك أرخص بكثير في بلد ما، فهذا يشير إلى أن عملته مقوّمة بأقل من قيمتها.

.تقييم العملات تستخدم النظرية في المؤسسات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي) لتحديد ما إذا كانت عملة ما مقومة بأعلى أو أقل من قيمتها الحقيقية على المدى الطويل.

21

الانتقادات الرئيسية للنظرية

عدم قابلية جميع السلع للتداول :(Non-tradables) مثل العقارات، الخدمات المحلية، التعليم... إلخ .2 .تكاليف النقل: قد تجعل السلع أرخص محليًا من استيرادها .

الحواجز التجارية والجمركية .

.تفاوت الجودة والمواصفات بين المنتجات من دولة لأخرى

تقلبات العملة قصيرة الأجل

ب- نظرية تعادل معدلات الفائدة :قبل التطرق إلى عرض هذه النظرية نعرف كل من السعرين المحددين لهذه النظرية :

سعر الصرف الآجل:"وهو عبارة عن سعر متفق عليه اليوم، لشراء أو بيع كمية معينة من الصرف الأجنبي، في تاريخ لاحق معين"، وتتحكم فيه عدة عوامل منها: عرض وطلب العملات الأجنبية المرتبطة بالتجارة الدولية، مراقبة الطلب الأجنبي، المضاربة

سعر الصرف العاجل: "يمثل سعر الصرف العاجل سعر الصرف الأجنبي والمحلي المطبق في عمليات الشراء والبيع للعملات الأجنبية مقابل التسليم في الحال)11("، وهناك عدة عوامل تحدد سعر الصرف العاجل منها:

1. أسعار الفائدة
2. معدلات التضخم
3. موازين المدفوعات
4. المعلومات الاقتصادية والسياسية المحلية والدولية.

حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 5.[21] [21]

لقد بدأ كينز في 1923 بإكتشاف العلاقة الموجودة بين سعر الفائدة و سعر الصرف آخذا بعين الإعتبار سعر (12(الصرف الآجل، وهذه العلاقة عرفت بتكافؤ (تعادل) معدلات الفائدة .

إن أسعار(معدلات) الفائدة تلعب دورا مهما في سوق الصرف، إذ أن الرفع من سعر الخصم في دولة ما، من شأنه أن يدفع بسعر الفائدة إلى الزيادة، مما يؤدي إلى تنشيط حركة رؤوس الأموال نحو هذه الدولة قصد الاستثمار بإعتبار أن سعر الفائدة المطبق هو أعلى منه في الدول الأخرى، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على العملة المحلية، ومنه ارتفاع سعر الصرف، ويحدث العكس عند انخفاض سعر الخصم، إذ يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة المحلي ومنه زيادة العرض من العملة الوطنية وخروج رؤوس الأموال بحثا (13(عن سعر فائدة مرتفع ، فتقل بذلك القيمة الخارجية للعملة المحلية فينعكس ذلك على ميزان المدفوعات .
()يمكن صياغة سعر الصرف الآجل كالتالي :حيث CT :و CC سعر الصرف الآجل والعاجل على التوالي : .معدلات الفائدة الاسمي الأجنبي والمحلي على التوالي .يمكن كتابة العلاقة (3 (كما يلي :

في حالة صغيرا جدا تصبح العلاقة السابقة كالآتي :جامعة زيان عاشور بالجلفة مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات إقتصادية)1)24 – أثر تقلبات سعر الصرف على التجارة الخارجية حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1998- 2010 256) 1

نظرية أرصدة ميزان المدفوعات :تسمى أيضا نظرية الخلل في ميزان المدفوعات، نظرا لارتباطها المباشر بهيكلة ميزان المدفوعات لبلد ما، وعلى الأخص رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات. تقوم هذه النظر ية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا حقق ميزان المدفوعات عجزا فإن عرض العملة الوطنية يزداد مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، و يحدث العكس عندما يحقق ميزان المدفوعات فائضا حيث يزداد الطلب على العملة الوطنية مقابل زيادة عرض العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

لنتعمق في نظرية توازن ميزان المدفوعات(Balance of Payments Theory)

وهي إحدى النظريات الأساسية التي تفسر كيفية تحديد سعر الصرف بناءً على تفاعل الحسابات الخارجية للدولة.[22]

[22]رفيق نزاري، مرجع سابق، ص60.
[22]فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص177.
خليل محمد خليل عطية،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**،" مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 القاهرة،1995، ص152[22]

أولًا: ما هو ميزان المدفوعات؟ :

هو سجل محاسبي يُظهر كل التعاملات الاقتصادية بين دولة وباقي دول العالم خلال فترة معينة (عادة سنة)، ويتكون من 3 حسابات رئيسية :

1-الحساب الجاري (Current Account) يشمل :

الميزان التجاري (الصادرات – الواردات)

ميزان الخدمات أي الدخل و العوائد (مثل الفوائد والأرباح) التحويلات (مثل تحويلات العاملين بالخارج.[23]

يشمل :

تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

•استثمارات الحافظة (مثل شراء الأسهم والسندات.

• القروض والتحويلات الرأسمالية.

.حساب الاحتياطيات • (Official Reserves Account) يُظهر تدخل البنك المركزي لضبط ميزان المدفوعات عبر شراء/بيع العملات الأجنبية .

الفكرة الأساسية في النظرية :سعر الصرف يتحدد بناءً على حالة ميزان المدفوعات اي :

إذا كان هناك فائض في ميزان المدفوعات ← زيادة الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها

• .إذا كان هناك عجز في ميزان المدفوعات ← زيادة الطلب على العملات الأجنبية ← انخفاض قيمة العملة المحلية

.أي أن العملة تتصرف كسلعة: سعرها (سعر الصرف) يتحدد بناء على العرض والطلب الناتج عن التدفقات الخارجية

كيف تؤثر مكونات ميزان المدفوعات على سعر الصرف؟

[23] [23] حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006، ص 5.

العنصر التأثير على العملة المحلية زيادة الصادرات زيادة الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها زيادة الواردات زيادة الطلب على العملات الأجنبية ← انخفاض قيمتها تدفق استثمارات أجنبية زيادة الطلب على العملة المحلية ← ارتفاع قيمتها خروج رؤوس أموال انخفاض الطلب على العملة المحلية ← انخفاض قيمتها [24]

- **آلية التصحيح التلقائي:**

في النظام القائم على سعر الصرف المرن :

إذا حدث عجز في الميزان التجاري، ينخفض سعر صرف العملة .هذا يؤدي إلى زيادة الصادرات (أصبحت أرخص) وانخفاض الواردات

أصبحت أغلى فتتحسن التجارة تدريجيًا، ويعود الميزان للتوازن .

- **مقارنة بالنظريات الأخرى :**

النظرية	العامل الاساسي في تحديد سعر الصرف
تعادل القوة الشرائية	مستويات الاسعار (التضخم)
تعادل اسعار الفائدة	اسعار الفائدة و تدفقات راس المال
ميزان المدفوعات	العرض و الطلب الكلي على العملة الناتج عن الحسابات الخارجية

- **الانتقادات الموجهة للنظرية**

.تفترض حرية حركة التجارة ورأس المال، وهذا لا ينطبق دائمًا (قيود، رقابة على العملة، رسوم)

تهمل العوامل المالية قصيرة الأجل مثل المضاربات وتوقعات السوق .

[2424] جمعة محمد عامر، **سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه لكلية الاقتصاد و (02)العلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985، ص 9-11.

.تتعامل مع الاقتصاد وكأنه مغلق على التفاعلات الخارجية فقط، وتتجاهل السياسات النقدية والمالية الداخلية.[25]

لا تفسر تقلبات أسعار الصرف المفاجئة الناتجة عن أحداث سياسية أو أزمات مالية[26] .

كيف تتدخل الدولة عندما يختل الميزان؟

تعويم العملة: يسمح للسوق بضبط السعر تلقائيًا

رفع أسعار الفائدة: لجذب رؤوس الأموال الأجنبية .

الاقتراض الخارجي: مؤقتًا لتغطية العجز

تقليل الواردات أو دعم الصادرات: عبر سياسة صناعية أو تجارية

.خلاصة نظرية توازن ميزان المدفوعات

تركز على أن العرض والطلب على العملة مرتبط بشكل مباشر بكل التعاملات الاقتصادية بين الدولة والعالم الخارجي. هي نظرية واقعية ومستخدمة بكثرة لتفسير التحولات المتوسطة إلى طويلة الأجل في أسعار الصرف، لكنها تحتاج إلى التكامل مع نظريات أخرى لتفسير الديناميكيات القصيرة الأجل وتقلبات السوق.

خلاصة الفصل الاول

يحتل سعر الصرف اهمية كبيرة في الاقتصاد ذلك من خلال تاثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية

كما يمكن النظر الى سعر الصرف على انه المراة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي

[25] منور أسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،2005، العدد 2، ص101.

[26][26] علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1970-1990)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995، ص24.

الفصل الثاني

مقدمة الفصل الثاني :

لقد لجأت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى تبني سياسات تحرير تجارية، و لكن باختلاف في الأهداف المرجوة من وراء ذلك، إذ تحاول الدول المتقدمة زيادة حجم الاستفادة من وراء تحرير تجارتها و كذا توسيع مجال نفوذها في أسواق هذه الدول النامية، خصوصا مع احتدام المنافسة بين مؤسسات الدول المتقدمة. أما بالنسبة للدول النامية فهي تحاول من وراء سعيها إلى تحرير أسواقها أمام تدفق المبادلات التجارية فهو تحاول من وراء ذلك تحسين معدلات نموها الاقتصادي و محاولة الاحتكاك بالمؤسسات الأجنبية التي دون شك سوف تؤدي إلى زيادة تنافسية صادراتها أمام الواردات الأجنبية و زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج خصوصا ما يتعلق رفع من مستوى اليد العاملة نتيجة لاستيراد السلع ذات التكنولوجيا العالية.

نهدف من خلال هذا الفصل إبراز مختلف النظريات التجارية التي ساهمت في إبراز مميزات سياسات التحرير سواء على الدول النامية أو المتقدمة، كما تناولنا في جزء ثاني مفاهيم حول التحرير التجاري و طرق قياسه، و كذا إبراز مختلف التأثيرات الايجابية و السلبية التي يمكن أن تمس اقتصاديات الدول النامية على المستوى الكلي و الجزئي سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي. أما الجزء الأخير من هذا الفصل فقد تناولنا فيه مسار تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية و إبراز مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر في مرحلة التقييد و مرحلة التحرير التي كانت بداية من سنة 1990.

I) المبحث الاول :نظريات التجارة الدولية:

1. النظريات الكلاسيكية :

ظهرت النظرية التقليدية في التجارة الدولية في أواخر القرن الثامن عشر و أوائل القرن التاسع عشر كرد فعل لمذهب التجاريين الذي كان يدعو إلى فرض القيود على التجارة الخارجية للحصول على أكبر كمية من المعادن النفيسة من خلال تحقيق فائض في ميزانها التجاري, و الذي كان يعد مقياسا لقوة الدولة الاقتصادية. فجاءت النظرية التقليدية كمدافعة على حرية التبادل الدولي باعتباره نشاط سوف يأتي بالنفع على كل البلدان المتبادلة, وانه السبيل الوحيد لزيادة ثروة الدولة.

1.1. نظرية النفقات المطلقة : (ادم سميث 1723-1790)

يعتبر آدم سميث أول اقتصادي حاول تفسير التجارة الخارجية والتخصص الدولي بصورة علمية، حيث أوضح في كتابه " ثروة الأمم" أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي. فالتحرير التجاري سيؤدي إلى تقسيم العمل الدولي الذي من شأنه أن يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة في إنتاجها بتكلفة مطلقة أقل مقدرة بساعات العمل ثم تبادل فائض إنتاجها عن

استهلاكها بما يفيض عن حاجة الدول الأخرى من سلع تتمتع في إنتاجها بنفس الميزات المطلقة[27].و بالتالي فان هذه النظرية تعتمد على ثلاث مبادئ رئيسية هي[28] :

* إن نفقة إنتاج السلعة تتمثل فقط في كمية العمل اللازمة لإنتاجها و هو ما يعني ان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد.

* إن قيام الدول بالتخصص في إنتاج سلعة ما يجب ان يكون تخصصا كاملا، بمعنى أن تقوم كل دولة بتوجيه كافة عناصر الإنتاج المتاحة لديها لإنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة.

* إن سوق الخارجية للتجارة ما هي إلى امتداد للسوق المحلية و بذلك فإن التجارة الخارجية تعمل على القضاء على ضيق السوق المحلية و الوصول إلى أقصى درجات التقسيم الدولي للعمل و الذي من شأنه الرفع من إنتاجية الدول المتبادلة بفضل الزيادة في الإنتاج الكلي و توفير أسواق خارجية جديدة لتصريف منتجاتها.

2.1. نظرية النفقات النسبية : (دافيد ريكاردو 1772 – 1823)

قدم دافيد ريكاردو في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي عام 1817 قانون النفقات النسبية الذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية المفسرة لقيام التجارة الدولية, حيث على عكس أدم سميث يرى دافيد ريكاردو أن إختلاف النفقات المطلقة ليس كافيا لقيام المبادلات الدولية بل لابد أن يكون على أساس التفوق النسبي, أي أن مبدأ التخصص و تقسيم العمل الدوليين هو ناتج عن اختلاف في النفقة النسبية و ليس في النفقة المطلقة. ولهذا سوف تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي لديها ميزة نسبية فيها حتى في حالة ما إذا كانت أصلا تمتلك ميزة مطلقة في إنتاج كل السلع التي تحتاجها[29].و يستند قانون النفقات النسبية على مجموعة من الافتراضات التالية[30] :

- افتراض أن التجارة الحرة مع وجود منافسة تامة في الأسواق, حيث لا يوجد مستهلك ما أو منتج ما يستطيع التأثير على الأسواق و الأسعار السائدة فيها و من ثم فان الجميع متلقون للسعر و يستطيعون الحصول على معلومات عن السوق.
- حرية تنقل عناصر الإنتاج داخل الدولة, و عدم قدرتها على التنقل بين الدول.

---

[27] عبد الرشيد بن ديب، تنظيم وتطور التجارة الخارجية(حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع: التسيير، جـامعة الجـــزائر، السنة الجامعية 2002 - 2003، ص 08.

[28] شريف على الصوص، التجارة الدولية (الأسس و التطبيقات)،دار أسامة للنشر و التوزيع الأردن عمان، الطبعة الأولى 2012، ص 28-29.

[29] على عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات و سياسات)، دار الميسرة، الطبعة الثانية 2010 ، ص 36.

[30] محمد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 2010 ، ص 97-98.

- ثبات تكلفة وحدة السلعة المنتجة لا تتغير بغض النظر عن الكميات المنتجة أي أن منحنى عرض السلعة يكون أفقيا.
- انعدام نفقات النقل و التعريفة الجمركية.
- استخدام نظرية العمل في تثمين السلع, و قيمة أي سلعة تقاس بكمية العمل التي تستخدم في إنتاجها.
- التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج.

. نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل : (1873-1906)[31] :

لقد كانت النتائج التي توصل إليها دافيد ريكاردو كنقطة بداية لنظرية القيم الدولية و التي عملت على تحديد معدل التبادل الدولي الفعلي الذي يجعلنا قادرين على تحديد مكاسب التجارة التي سيحصل عليها كل طرف من طرفي التبادل الدولي, و هذا بعدما عجزت نظرية النفقات النسبية في تحديد القوى التي تلعب دورا هاما في ذلك . حيث اكتفى ريكاردو في عرضه بأن معدل التبادل الدولي سيكون داخل منطقة التبادل التجاري يقع بين الحد الأدنى والحد الأقصى لثمن أحد السلعتين بالنسبة للأخرى، لكن هذه المنطقة تضم عددا لا نهائيا من معادلات التبادل التي يمكن أن يتم على أساسها التبادل,حيث ابرز ميل أهمية قوة الطلب الدولة على السلع التي تنتجها الدولة الأخرى و مرونة هذا الطلب في تحديد معدل التبادل الدولي (معدل المقايضة الدولي), حيث يتحدد هذا المعدل من خلال حدين أساسيين :

- هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الأولى.
- هو معدل التبادل الداخلي بين السلعتين المنتجتين في الدولة الثانية.

و طبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين الداخليين إنما يتكون على أساس نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة إنتاج السلعة الأخرى في الدولة الواحدة. و بالتالي فإن من بين معدلات التبادل الدولي التي تقع بين الحدين المذكورين يوجد معدلا خاصا يحقق التعادل بين قيمة صادرات و واردات البلد الواحد.و بما أن صادرات هذه الدولة هي واردات الدولة الأخرى و واردات هذا البلد هي صادرات البلد الأخر, فإن معدل التبادل الدولي التوازني يحقق التوازن التجاري بين قيمة الصادرات و الواردات في البلد الأخر. و أن أي معدل أخر يؤدي إلى اختلال في الميزان التجاري و ظهور الفائض أو العجز في احد البلدين.

[31] عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، 2001 ، ص 64-68.

النظريات النيوكلاسيكية :

لقد ضلت النظريات التقليدية قائمة وصالحة إلى غاية الحرب العالمية الأولى, بالنظر إلى الأوضاع المستقرة التي كانت تسود العالم و تمتع التجارة الدولية بمزايا المنافسة الحرة و حرية التجارة, هذا بالإضافة إلى الاستقرار النقدي التي توفره قاعدة الذهب. فلما نمت الاحتكاكات بين الدول الكبرى و لجوئها إلى الاستعمار و غزو الأسواق العالمية نما التعارض فيما بينها على التجارة و الاستثمارات مما كان لابد من بروز أفكار جديدة على اعتبار إن النظريات الكلاسيكية تقوم على فروض مبسطة غير واقعة تجعلها عاجزة عن تفسير أسباب قيان التبادل الدولي.و هكذا تمخضت النقاشات عن ظهور تيارين في الفكر الحديث, أولهما يبقي على النظرية التقليدية مع تصحيح الفروض التي تقوم عليها, و ثانيهما تيار يلغي النظرية التقليدية نهائيا و يضع تفسيرا جديدا لأسس التبادل الدولي

2. مرحلة تعديل النظريات التقليدية[32]:

إن المرحلة الأولى للنظرية النيوكلاسيكية تعتبر فقط مرحلة إعادة صياغة نظرية النفقات النسبية التقليدية، و ذلك من خلال إبراز مفهوم المنفعة في تفسير التجارة الدولية، بدل النفقة المحددة على أساس العمل, و هنا أيضا يجب ان نميز بين اتجاهين :

- **الأول :** يقبل بفرضية المقايضة مع إجراء تعديل في أسسها, من خلال رفض فكرة ثبات عوامل الإنتاج في نموذج ريكاردو.
- **الثاني :** يرفض فرضية المقايضة تماما و يحاول ان يدخل العامل النقدي في تفسير المبادلات الدولية فيعبر عن ظواهر النفقات المقارنة تعبيرا نقديا.كما يرى ضرورة استبدال فكرة النفقات بفكرة الأثمان الدولية.

1.2. التيار الأول : يضم عددا من النظريات أهمها

1.1.2. مرنة عوامل الإنتاج " مارشال" : يرى الاقتصادي الانجليزي "مارشال" على عكس ريكاردو أن عوامل الإنتاج تتغير خلال قيام المبادلات التجارية الدولية, وهي مرنة الطلب و العرض و تخضع لقانون الغلة بكل مراحله, و في الأخير يرى أنها قابلة للانتقال من بلد إلى أخر. حيث أكد ان قيمة السلع المتبادلة دوليا تتحدد بالعرض و الطلب و تتأثر أيضا بدرجة مرونتها. فمن جهة تتوقف تقلبات الطلب على ثروة كل بلد و على مرونة

[32] محمد عيسى عبد الله، موسى إبراهيم، العلاقات الاقتصادية الدولية،دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى 1998 ،ص 54-57.

رغبات مواطنيه, و على قدرة هذا البلد على توجيه منتجاته المعروضة بحيث تساوي الطلب الخارجي, أي أن البلد الذي يكون الطلب على منتجاته كبيرا و يكون طلبه على المنتجات الخارجية قليلا هو البلد الذي يحقق اكبر كسب من التجارة الدولية. و من جهة أخرى فإن تقلبات العرض تؤثر على التجارة الدولية , فالبلد الصناعي الكبير يستطيع أن يحول عناصر الإنتاج فيه بحيث تلبي رغبات مختلفة لدول عديدة

2.1.2. تفاوت غلة الإنتاج " جراهام": أكد الأمريكي جراهام ان المبادلات الدولية تتأثر بمدى خضوع المنتجات لقانون تناقص الغلة او تزايدها. حيث كان التقليديون قد افترضوا أن الإنتاج يتم في ظل قانون الغلة الثابتة. وعلى هذا الأساس تتفاوت البلدان الصناعية عن البلدان الزراعية. و لهذا في حالة حدوث تبادل بين بلد صناعي و زراعي فإنهما يستفيدان معا كما فسَره ريكاردو. غير انه و بمرور الزمن تصبح فائدة البلد الصناعي اكبر فهو يحصل على موارد اكبر من الموارد الأولية، و يتمكن طبقا لقانون الغلة المتزايدة من زيادة إنتاجه. أما بالنسبة للبلد الزراعي فإنه طبقا لقانون الغلة المتناقصة، يتمكن م زيادة إنتاجه و لكن في حدود ضيقة و بنفقات متزايدة.

كما يرى "جراهام" أيضا أن البلاد التي تصدر عددا من السلع تحصل على كسب اقل مما تحققه البلاد الصغيرة التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة لأنها السلعة التي تستطيع تلك البلاد إنتاجها بأكبر ميزة نسبية.

2.2. التيار الثاني : من أهم نظرياته ما يلي

1.2.2. نظرية الدخول النقدية " تاوسيج" : وفقا لهذه النظرية فإن البلد الذي يتمتع بمستوى أعلى من الدخول النقدية هو الذي يحقق أكبر كسب من التجارة الدولية، فبهذه الدخول يستطيع البلد أن يشتري السلع الأجنبية بأرخص مما ينتجها. حيث يرى "تاوسيج" ان الدخول تؤثر على طلب البلد، و أن الصناعات التي تنتج سلعا قابلة للتصدير هي التي تؤثر على مستوى هذه الدخول. مع انه هناك فرق بين الدخول و النفقة، فقد تكون الدخول مرتفعة و مع ذلك تبقى النفقة منخفضة لكفاءة إنتاجية العمل.

2.2.2. نظرية الأثمان الدولية " انجل" : لقد بنت هذه النظرية تحليلها الاقتصادي على ضوء النفقات النقدية و الأثمان النقدية بدل النفقات المقدرة بوحدات العمل. و بالتالي فإن هذه النظرية ركزت على دور الذي تلعبه كل من النقود و الصرف في المبادلات التجارية و خاصة فيما يتعلق بسعر الصرف. حيث يرى " انجل" أن النقود تتيح فرصة المقارنة بين البلدان المختلفة، إذ سوف تسهل عملية مقارنة الأثمان و مستوياتها. وتؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار أي تغيير قوة النقود الشرائية، مما يؤثر في النهاية على سعر الصرف. و الذي بدوره يلعب دورا هاما في المبادلات، فالسلع لا تتبادل بالسلع كما يفترض التقليديون، و

إنما تتبادل السلع بالنقود و يحصل على نقود مقابل ذلك فيستخدمها في تمويل وارداته أم لا، و بالتالي ليس بالضروري تساوي الصادرات و الواردات.

. النظريات الحديثة للتجارة الدولية :

1.4. نظرية ليندر '' الأسواق و الاختراعات'' :

لقد قدم ليندر نموذجا لتفسير التجارة الدولية يختلف في منهج تحليله و نتائجه عن النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية، حيث يرى أنه من الخطأ علميا إفتراض أن التجارة الدولية تقوم بين دول متجانسة، وإهمال درجة التقدم الاقتصادي الذي يميز كل دولة عن أخرى. فهناك دول تتميز اقتصادياتها بدرجة عالية من القدرة على إعادة تخصيص الموارد استجابة لأي تغير في هيكل الأسعار و فرص التجارة، وهناك دول أخرى لا تملك القدرة لإعادة تخصيص مواردها. وبناء على ذلك فإن قيام التجارة الدولية، و ما يترتب على ذلك من تغير هيكل الأسعار النسبية لأنواع السلع المختلفة ، يكون له نتائج مختلفة بين الدول المختلفة وفقا لمستوى تقدم اقتصادياتهم.

إن تفسير ليندر لقيام التجارة الدولية يقوم على أساس التفريق بين نوعين من السلع : المنتجات الأولية و السلع الصناعية.

1.1.4. بالنسبة للمنتجات الأولية[33]: يرى ليندر أن تبادلها يقوم بين الدول المتقدمة و الدول المتخلفة طبقا للميزة النسبية من خلال وفرة المواد الأولية في الدول المتخلفة و ندرتها في الدول المتقدمة . و أن هذه الميزة تتحدد بنسب عناصر الإنتاج وفقا لنظرية " هكشر-أولين"، أي أن نسب عناصر الإنتاج هي التي تحدد بدقة الطلب والأسعار النسبية لهذه العناصر. حيث يفترض ليندر أن كثافة عناصر الإنتاج للمنتجات الأولية لا تتغير بصرف النظر عن الأسعار النسبية لهذه العناصر. و يترتب على ذلك أن الأسعار النسبية لهذه العناصر ستحد من تكلفة المنتجات، فعندما تكون عناصر الإنتاج (الموارد الطبيعية) الملائمة لإنتاج منتج أولي معين متوفرة نسبيا، سيؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار النسبية لهذه العناصر وبالتالي تخفيض تكلفة المنتج، والعكس في حالة ندرة عناصر الإنتاج التي ستجعل تكلفته مرتفعة.

2.1.4. بالنسبة للسلع المصنعة [34]: أما فيما يتعلق بتجارة السلع المصنعة فيرى ليندر أنها تقوم بين دول لا توجد بينها اختلافات جوهرية في وفرة عناصر الإنتاج، فالميزة النسبية لسلع التصدير ترتبط بأهمية الطلب الداخلي عليها و هذا ما يطلق عليه ليندر بالطلب الممثل و التي تدور حول فكرة أساسية هي أن الدراية بظروف السوق المحلية هي أكبر من الدراية بظروف الأسواق الخارجية، و من أهم الأسباب الداعمة لهذا المبدأ وهي :

[33] مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره، ص : 88.

[34] على عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص : 144.

- إن القرار الخاص بإنتاج سلعة معينة لابد أن يبنى على حاجات اقتصادية واضحة و محددة. أي أن المنتجين لابد أن يستجيبوا لفرص الربح التي يكونون على دراية بها في السوق المحلية مقارنة بالأسواق الخارجية على الأقل في الفترة الأولى من الإنتاج، و بعد إشباع حاجات السوق المحلية لفترة معينة ستنفتح أمام المنتجين فرص البيع في الأسواق الخارجية. إذ أن التجارة الدولية وفق مفهوم ليندر ماهي إلا شبكة مد للنشاط الاقتصادي من بلد إلى أخر.
- إن تعديل أنواع السلع أو تطوير سلع جديدة من أجل تحقيق ميزة نسبية لا يمكن أن يتم إلا في الأسواق المحلية، و ذلك بالنظر إلى الظروف الملائمة لذلك بسبب العلاقة المباشرة الموجودة بين المنتجين و السوق المحلية مقارنة بالأسواق الخارجية. حيث إذا ما حاول المنتجون القيام بهذه الأنشطة في بيئة مختلفة عن بيئتهم فإن تكاليف الإنتاج ستكون مرتفعة بدرجة كبيرة.
- إن زيادة حجم الإنتاج الناتج عن زيادة الطلب الداخلي على سلعة معينة قد يؤدي إلى وفورات الحجم الاقتصادية.

انطلاقا من هذا التفسير يتضح أن ليندر قد ركز على فرضيتين، الأولى هي أن دوال الإنتاج هي غير متجانسة بين الدول حيث أن دوال الإنتاج للسلع المطلوبة في السوق المحلية تحقق درجة من الامتياز و الكفاءة اكبر من دوال الإنتاج للسلع التي لا يكون عليها طلب في هذه السوق. أما الثانية فهي متمثلة في فرضية وفورات الحجم الاقتصادية و التي تنص على أن الدول تقوم بتصدير المنتوجات المصنعة التي توجد لديها أسواق محلية ضخمة و تلقى طلبا قويا عليها. و من الممارسات التي يقوم بها المنتجون عند تزويد الأسواق المحلية بالسلع تكتسب الدول الخبرة الضرورية و الفعالية التي تؤهله لتصدير هذه السلع إلى الأسواق الخارجية.

2.4. الاختلاف التكنولوجي أساس لقيام التجارة :

طبقا لنموذج الفجوة التكنولوجية للاقتصادي "بوسنر" سنة 1961، فإن الدول الصناعية ذات التشابه في عوامل الإنتاج تقوم بالتبادل التجاري فيما بينها و عقد صفقات تجارية كبيرة مما يؤدي إلى إدخال منتجات جديدة و أساليب جديدة للإنتاج في السوق. وهذا ما سيعطي الشركة أو الدولة المخترعة الحق في الاحتكار المؤقت على السلع الجديدة في الأسواق العالمية إعتمادا على براءات الاختراع و حقوق الملكية و ذلك من أجل تشجيع ظاهرة الاختراع.

لقد أوضح "بوسنر" أن الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية تصدر أكبر كمية من المنتجات عالية التكنولوجيا إلى الأسواق العالمية، حيث يقوم المنتج الأجنبي بدراسة هذه السلع و التعرف على التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها، و يقوم بعد فترة من الزمن تحددها براءة الاختراع بإنتاجها وعرضها في أسواقه المحلية و أسواق الدول الأخرى بما فيها الولايات المتحدة نفسها، و ذلك نظرا لقدرته على تخفيض تكلفته بسبب انخفاض أجور اليد العاملة لديهم. وأثناء هذه الفترة تكون الفرصة لا تزال متاحة للمنتجين الأمريكيين لتقديم

منتجات جديدة و طرق إنتاجية تمكنهم من تصدير تلك المنتجات اعتمادا على إنشاء فجوة تكنولوجية جديدة[35]. إذ أن هذا النموذج يعتمد على مفهومين للفجوة التكنولوجية هما [36]:

- **فجوة الطلب :**وهي تلك الفترة الزمنية بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية استهلاك هذه السلعة في الخارج.
- **فجوة التقليد :**وهي تلك الفترة بين بداية إنتاج السلعة الجديدة في الدولة موطن الابتكار، وبداية إنتاجها في الخارج.

3.4. نموذج دورة المنتج :

طور الاقتصادي ريموند فرنون سنة 1961 نموذج دورة حياة المنتج، الذي يعتبر نموذج أعم و أوسع من نموذج الفجوة التكنولوجية، حيث وضح فرنون من خلال هذا النموذج سلسلة المراحل التي يمر بها المنتج الجديد في مسيرة تطوره، والتغييرات التي تطرأ على ميزته النسبية خلال هذه المراحل. فبالإضافة إلى الأهمية التي يكتسيها هذا النموذج من الناحية العملية كطريقة للتنبؤ و لتقييم حجم المبيعات، يمكنه أن يساهم في تحليل أنماط التجارة، أي تفسير اختلاف المستوى التكنولوجي الذي يستند إليه اختلاف الأسعار كأساس للتجارة. حيث تتلخص هذه النظرية في أن نفقة إنتاج سلعة يختلف تكوينها من وقت لأخر، إذ أن الميزة النسبية التي يتمتع بها بلد ما في إنتاج سلعة ما تتوقف على التغييرات التي تطرأ على الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر النفقة المذكورة. حيث قسم فرنون في تحليله السلع المختلفة من حيث تاريخ إنتاجها و تسويقها إلى ثلاث أنواع : سلع حديثة، سلع ناضجة، و سلع نمطية. حيث تتوقف الأهمية النسبية للإنفاق على التطوير الفني أو التكنولوجي للمنتج بتطور هذه المراحل، حيث يكون الإنفاق على التكنولوجيا أهم نفقة في المرحلة الأولى من الإنتاج نظرا للحماية القوية المفروضة علية، ثم سرعان ما تتبدد هذه الحماية عندما تبدأ المؤسسات الأخرى بتحليل المنتج مما يجعل أهمية التكنولوجيا تتضاءل مع مرور المراحل الأخرى لحساب عناصر هيكل النفقات الأخرى. و هكذا تتغير الأهمية النسبية للإنفاق على التكنولوجيا كعنصر يؤثر على النفقة الإجمالية للسلعة في حساب الميزة النسبية التي يتفوق بها بلد على أخر في مجال التجارة الخارجية[37].

ولقد افترض" فرنون" في نظريته هذه أن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يعطيها دورا رياديا في تطوير المنتجات الجديدة وتصنيعها عبر أربع مراحل هي[38] :

1.3.4. مرحلة المنتج الجديد :

[35] خالد محمد السواعي، التجارة الدولية (النظرية و تطبيقاتها)، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع،2010، ص : 218

[36] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص : 126.

[37] رنان مختار، التجارة الدولية و دورها في النمو الاقتصادي، منشورات الحياة -الجزائر الطبعة الأولى، 2009، ص : 31.

[38] صواليلي صدرالدين، مرجع سبق ذكره ، ص 54.

تتميز هذه المرحلة بكثافة استخدام التكنولوجيا، حيث يحتل نشاط البحث والتطوير مكانة بالغة الأهمية في عملية الإنتاج لأول مرة. إذ يحتاج المصنعون في الولايات المتحدة في هذه المرحلة المبكرة لسوق مرتفع الدخل تكون فيه ردود فعل وأراء المستهلكين مؤثرة في تصميم المنتج الذي يجب أن يحتوي على مدخلات علمية و هندسية لتطوير المنتج بما يتوافق مع المعلومات المتوفرة حول ردود السوق، و هذا ما سيدفع المنتجين إلى الاستثمار أكثر في التكنولوجيا.

2.3.4. مرحلة النمو:

تبدأ المنتجات مع مرور الزمن الانتقال من مرحلة المبكرة من التطور والإنتاج إلى مرحلة جديدة من النمو و التوسع يكون فيها المنتج قد تنوع و بدا كل نوع يتجه نحو النمطية، حيث يرتفع إنتاج كل نوع من هذا المنتج نتيجة لارتفاع الطلب المحلي عليه و تنخفض تكاليف إنتاجه و بالتالي ينخفض سعره، و هذا ما سيحفر الطلب الخارجي عليه الذي يتم تلبيته في البداية من خلال الاستيراد من بلد المنشأ(البلد المحتكر لتكنولوجيا الإنتاج).ولكن سرعان ما تشرع الشركات الأجنبية من إنتاج هذا المنتج لتلبية حاجيات أسواقها المحلية وكذا تلبية حاجيات بعض الدول الأقل تطورا. و عندها سوف تبدأ صادرات بلد المنشأ في الانخفاض تدريجيا.

3.3.4. مرحلة النضج:

و هي المرحلة التي تتداخل فيها عملية التصدير والاستيراد و ذلك بفضل تمكن الشركات الأجنبية من فهم العملية الإنتاجية و إمتلاكها للتكنولوجيا المستخدمة في ذلك بشكل تام، حيث تعمد هذه الشركات في تخفيض تكلفة إنتاجه نتيجة زيادة كمية الإنتاج منه، و من هنا سوف تبدأ مرحلة استيراد المنتج من الدول المنخفضة التكاليف. و هكذا نرى أن بلد المنشأ الذي ظهر فيه المنتج لأول مرة بدأ كمصدر وحيد لهذا المنتج، ثم أصبحت في تنافس مع المنتجين الأجانب إلى غاية ما أصبحت مستوردا صافيا لهذا المنتج.

4.3.4. مرحلة نهاية دورة المنتج :

تشير هذه المرحلة إلى بداية إنتاج هذا المنتج في البلدان النامية نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج فيها بسبب وفرة اليد العاملة، حيث تصبح هذه الدول في نهاية المطاف مصدرة للمنتج للدول المبتكرة و المقلدة على حد سواء. أما الدول المبتكرة فتلجأ إلى إختراع منتجات جديدة توازي المنتجات التي انتهت دورة حياتها وتلبي الحاجات نفسها، و هذا ما يفسر انخفاض الطلب عليها و تراجع إنتاجها بالرغم من انخفاض أسعارها.

II التحرير التجاري

1. مفهوم التحرير التجاري

هناك عدة مؤلفات و إسهامات تناولت الجوانب النظرية للتحرير التجاري كمحاولة منها لإعطاء مفهوم دقيق و شامل له و من أهم التعاريف الشائعة نذكر :

1.1. تعريف الاقتصادي Blackhurst (1977)[39]: يعني بالتحرير التجاري هو تعزيز و ترقية المبادلات التجارية الدولية من خلال تبني قواعد تحدد السلوك النقدي و التجاري المقبول و المسموح به، و القضاء أو تخفيف كافة القيود المختلفة الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة. و من جهة أخرى العمل على تهيئة الأرضية المناسبة التي تمكن من توحيد التعريفة الجمركية بشكل تدريجي في مستويات منخفضة والتركيز على مبدأ عدم التمييز في فرضها على المستوى الدولي ، وذلك من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية في مناخ اقتصادي يسوده الاستقرار و القدرة على التنبؤ في الأسواق العالمية.

2.1. تعريف الاقتصادي Stranks (1998)[40] : التحرير التجاري هو مفهوم أوسع لا يدل فقط على أنه تلك الممارسة التي تمكن المؤسسات المحلية للوصول إلى أسواق خارجية أكبر حجما و أكثر أهمية تجعلها قادرة على تصريف منتجاتها بأكثر نجاعة، و إنما هو يعتبر أيضا أداة فعالة لإزالة كافة الحواجز المفروضة على الطلب الداخلي، و إلى الإصلاحات المرتبطة بنظم الإعانات و مختلف الممارسات الحكومية التي كانت تهدف إلى تشجيع الصادرات على حساب الواردات، كما يشير أيضا إلى كافة التدابير المتعلقة بالاستثمار المرتبط بالتجارة، جوانب حقوق الملكية الفكرية التي تمس مجال التجارة و أخيرا إلى تجارة الخدمات.

3.1. تعريف الاقتصادي Krueger (1978) [41]: التحرير التجاري هو إتباع الدول لسياسة صرف وسياسات تجارية تعمل على خفض التحيز ضد التصدير مع إمكانية استخدام حواجز تجارية كالتعريفات الجمركية لحماية قطاع الاستيراد.إلا أن هذا المفهوم يبقى ضيقا بالنظر لأنه عالج التحرير لجانب واحد من التجارة الخارجية إذ إهتم فقط بتحرير الصادرات على حساب الواردات.

4.1. تعريف الاقتصاديين Krueger et Bhagwati (1978)[42] : يعني بالتحرير التجاري هو الابتعاد عن فرض القيود الجمركية المتمثلة أساسا في نظام الحصص (حصص الاستيراد) والذي عادة ما يتم تطبيقه في ظل إتباع سياسة صرف تقيد أكثر الواردات (أسعار

[39, 2] liece khalfaoui, impacts de la libéralisation commerciale sur la performance de l'approvisionnement en fournitures médicales: le cas du centre hospitalier universitaire de Constantine (Algérie), mémoire de la maitrise en administration des affaires, université du québec à Montréal, 2009, p : 65.

[41] افريقيا خلال الفترة 1990-2010، أطروحة شمال دول حالة المستديم دراسة الاقتصادي النمو على الاقتصادي الانفتاح طيبة عبد العزيز، أثر مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود و مالية ، جـامعة الجـــزائر 3 ، السنة الجامعية 2011 - 2012، ص : 06.

[42] طيبة عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص : 06.

صرف غير متوازنة) و التوجه نحو إتباع سياسات تجارية لا يستخدم فيها التعريفات الجمركية على أن يتم إزالة تلك التعريفات تدريجيا مع انتهاج نظام سعر صرف عادل.

5.1. تعريف الاقتصادي Kahkonen (صندوق النقد الدولي)[43] : يقصد بالتحرير التجاري هو تحرير القطاع الخارجي أمام تدفقات السلع و الخدمات و رؤوس الأموال من و إلى الخارج من كافة القيود و الحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية، القيود الكمية و الإدارية والفنية.

6.1. تعريف المعهد العربي للتخطيط [44]: يقصد بالانفتاح التجاري هو إتباع سياسات حيادية بالنسبة للتصدير أو الاستيراد و الابتعاد عن السياسات المنحازة للصادرات، وذلك من خلال تخفيض قيمة الرسوم الجمركية و تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية مع العمل على توحيدها فيما بعد.و بالتالي فإن مضمون برنامج تحرير التجارة يعد شاملا للعديد من الإجراءات المتعلقة بسياسات الاستيراد و سياسات تشجيع الصادرات، سياسات سعر الصرف، سياسات اقتصادية كلية.

من خلال كل هذه التعارف يمكن أن تعريف للتحرير التجاري كما يلي : التحرير التجاري هو عملية تعزيز و ترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء أو تخفيف القيود الجمركية و الغير جمركية بين الدول من أجل تمكين المتعاملين التجاريين الوصول إلى أسواق خارجية أكثر أهمية للاستفادة من وفرة السلع و الخدمات و فرص الاستثمار الموجودة ، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة من طرف السلطات العامة الوطنية على الأسواق المحلية وإتباع فقط النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولية.

2. تأثير التحرير التجاري على اقتصاديات الدول النامية :

لقد شهد العقدين الماضيين جهود عديدة من البلدان النامية لتحرير اقتصادياتها، حيث أن هذه الرغبة للتحرير هي فقط من أجل إندماجها في الاقتصاد العالمي لا غير. حيث تبلورت هذه الجهود على ثلاثة محاور رئيسية هي : إتباع برامج التكييف الهيكلي ، الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و إبرام اتفاقيات تحرير تجاري مع بلدان صناعية كبرى. إن هذا السعي نحو الانفتاح قد أدى إلى تغيير المسار الاقتصادي و الاجتماعي للكثير من هذه الدول.

1.2. الآثار الايجابية للتحرير التجاري على الدول النامية :

حيث يمكن حصر هذه الآثار على المستوى الكلي و الجزئي.

---

[43] عثمان أبو حرب، الاقتصاد الدولي، دار أسامة للنشر و التوزيع" الأردن "، 2008، ص : 75.

[44] عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري و دورها في رفع القدرة التنافسية للدول(دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية ، جـامعة تلمسان ، السنة الجامعية 2010 - 2011، ص : 44.

1.1.2. على المستوى الكلي:

1.1.1.2. تخصيص أمثل للموارد[45]: يعمل التحرير التجاري على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية من قبل المؤسسات و ذلك من خلال تطوير كفاءتها في إستغلال هذه الموارد، فبالنسبة للمؤسسات الكفؤة سوف يجعلها أكثر تنافسية من خلال منحها فرص جديدة لدخول أسواق خارجية جديدة. أما بالنسبة للمؤسسات الغير كفؤة فسيفرض عليها تدنية تكاليفها و تحسين مستوى إنتاجيتها كي لا تضطر الدخول إلى القطاع الموازي (Secteur informel) نتيجة تقلص فرصها في البقاء في القطاع النظامي بسبب مزاحمة المؤسسات الجديدة لها.

2.1.1.2.اكتساب التكنولوجية المتقدمة و زيادة الإنتاجية[46] : إن التحرير التجاري سيؤدي بالضرورة إلى تعزيز التنمية الصناعية و تحيق معدلات نمو مرتفعة في الدول المنفتحة تجاريا، حيث أشارت عدة دراسات قياسية للدور الايجابي الذي يلعبه التحرير التجاري على الإنتاجية أهمها دراسة كل من الاقتصاديين Barro et Sala-I-Martin سنة 1995، Tybout سنة 2000 و الاقتصادي Paulino Santos سنة 2005 ، إذ سيعمل التحرير التجاري على تسهيل إمكانية نشر و انتقال المعارف التكنولوجية بين الدول سواء من خلال الأعمال التجارية مع العملاء الخارجيين أو استيرادها من الخارج أو حتى عن طريق المنافسة الدولية مع المؤسسات الخارجية.

3.1.1.2. القدرة على استيعاب و مواجهة الصدمات الخارجية : إن كل الاقتصاديات سواء المنفتحة أو المنغلقة تجاريا هي عرضة لأثر صدمات خارجية و هذا ما عالجه الاقتصادي Balassa في دراسته المفصلة سنة 1971 على قطاع التصنيع في كل من النرويج، الأرجنتين و الشيلي، حيث أظهرت نتائج الدراسة أنه على الرغم من أن التحرير التجاري قد لا يمنع المؤسسات الاقتصادية المحلية من التأثر بهذه الصدمات إلا انه سوف يمكنها من تجاوزها بسهولة بفضل مختلف أدوات السياسة التجارية و التي أهمها تلك الموجهة لتحفيز الصادرات[47]. كما أجريت دراسات أخرى على عدة دول نامية تستخدم سياسات تنموية مختلفة على المستوى الكلي. أثبتت أن الدول التي تعمل على تعزيز صادراتها بصورة مستمرة من خلال إتباع سياسات تحرير تجاري قد زادت حصتها من السوق العالمية بالرغم من الظروف الاقتصادية السائدة مقارنة بتلك التي تتبع سياسات حمائية، أي إنها قد استفادت

[45] Nicolas Hérault, mondialisation, pauvreté et inégalité: Un modèle de micro-simulation en équilibre général applique a l'évaluation de la libéralisation commerciale en Afrique du Sud, Thèse pour le Doctorat ès Sciences Économiques, université Montesquieu-bordeaux IV, 2006, p: 24.

[46] Ngoa Tabi Henri, Atangana Ondoa Henri, L'incidence du commerce Nord-Sud et du commerce Sud-Sud sur l'industrialisation en Afrique, Conférence économique africaine: Intégration régionale en Afrique, Banque Africaine de Développement, 28 -30 Octobre 2013, p: 03.

[47] Robert E. Baldwin, trade and growth: still disagreement about the relationships,OCDE, economics department working papers n° 264,2000, p: 9.

في بعض الحالات من هذه الأزمة التي مست باقي الدول. و هذا ما أكده الاقتصادي Sachs من خلال دراسة مقارنة بين الدول الأسيوية و الدول أمريكا الجنوبية، حيث بالرغم من أزمة المديونية التي شهدها العالم في أواخر الثمانيات إلا أن بعض الدول الأسيوية لم تتأثر بذلك نتيجة تواجدها بقوة في السوق الدولي من خلال تعزيز صادراتها مقارنة بالدول اللاتينية[48].

4.1.1.2. تخفيض الأرباح الاقتصادية الغير عادية :

إن التحرير التجاري سيؤدي إلى تخفيض المداخيل الغير عادية لبعض المؤسسات الاقتصادية نتيجة لانخفاض أسعارها و توسعها في الإنتاج بفضل وفرات الحجم و إنفتاحها أكثر على الأسواق الخارجية. و هذا مقارنة بمستوى المداخيل الغير عادي الذي تسجله المؤسسات المحلية التي تنشط في ظل اقتصاد يتبع سياسات حمائية (مثل سياسة إحلال الواردات). فوفقا لدراسة صندوق النقد الدولي على بعض القطاعات الاقتصادية مثل الزراعة و الصناعات التحويلية ، أوضحت أن الدول النامية هي أكثر مستفيد من تحرير تجارة السلع الزراعية و التحويلية مقارنة بالدول الصناعية، ليس فقط بسبب الفرص المحققة في أسواق الدول الأخرى و لكن بسبب انفتاح قطاعاتها بالدرجة الأولى على العالم الخارجي و الذي إنعكس إيجابا على أداء هذه القطاعات[49] .

2.1.2.على المستوى الجزئي:

لقد ركز معظم الاقتصاديين في مساعيهم لإبراز الأثر الايجابي للتحرير التجاري على الإنتاجية الكلية و معدل النمو الاقتصادي من خلال دراسات ماكرو- اقتصادية، أما الدراسات الاقتصادية الجزئية فهي قليلة جدا في هذا المجال ترجع بالأساس إلى نقص المعلومات حول أداء المؤسسات الاقتصادية و ضعف نظام المعلومات في الدول النامية. إلا أن هناك بعض الدراسات على المستوى الجزئي التي ركزت أساسا على علاقة التحرير التجاري مع بعض مؤشرات الكفاءة في المؤسسات الاقتصادية مثل : الأرباح، الفعالية التقنية، الإنتاجية.

1.2.1.2. الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الاقتصادية[50] :

على الرغم من الصعوبات المنهجية في الدراسات الخاصة بقياس اثر التحرير التجاري على إنتاجية المؤسسات إلا أن البعض منها قد تمكن من استخلاص بعض الآثار الايجابية للتحرير التجاري بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية في الدول النامية. حيث أكدت هذه الدراسات أن المؤسسات التي تنشط في الصناعات الجديدة التي تم إنشاءها في مرحلة التحرير مثل

[48] Jeffrey.D Sachs, John williamson, external debt and macroeconomie perfonnance in latin america and asia, Brookings papers on Economie activity, n° 2, 1985, p: 548.

[49] FMI, global trade liberalization and the developing countries, n° 01/08.

[50] Mouna Ben Rejeb, L'impact de l'ouverture sur la performance des entreprises: L'exemple Tunisien thèse pour l'obtention du titre de Docteur en Sciences Economiques, université paris dauphine,2006, p: 117.

مؤسسات المنتجة لقطع الغيار قد ارتفعت كفاءة الإنتاج فيها و ذلك بسبب دفعها إلى التخصص أكثر و استغلالها للمزايا النسبية التي تمتلكها. حيث تفسر هذه النتيجة على أن التغيير الذي طرأ على حجم وقدرة عناصر الإنتاج يعود بالأساس إلى التقدم التكنولوجي الذي ولد لدى هذه المؤسسات وفرات حجم خارجية و التي كان لها الأثر الأكبر على هيكل التكلفة الداخلي لبعض المؤسسات المحلية.كما أن مستوى الإنتاج المرتفع المحقق هو بسبب زيادة في الطلب على منتجات هذه المؤسسات بسبب إنفتاحها أكثر على الأسواق الخارجية.

2.2.1.2. توسيع نطاق السوق المحلية : يسمح الانفتاح التجاري بتوسيع نطاق الأسواق المحلية، وهذا ما سيمكن الصناعات المحلية من إنتاج و تصدير منتجات محددة تتميز بفرات حجم و بتكاليف منخفضة، حيث حدد الاقتصادي (krueger) في دراسته سنة 1978 أربعة أثار ايجابية مباشرة للتحرير التجاري على الأسواق المحلية[51]:

- رفع كفاءة استغلال و استخدام الأسواق المحلية.

- توفر عنصر العمل في الأسواق المحلية بأكبر قدر ممكن نتيجة للانفتاح التجاري.

- زيادة العرض من اليد العاملة في سوق العمل المحلية نتيجة لدخول المؤسسات المحلية في شراكات اقتصادية مع مؤسسات صناعية أجنبية.

- النمو السريع لعناصر الإنتاجية الضرورية بفضل زيادة المنافسة في الأسواق المحلية.

3.2.1.2. رفع جودة المنتجات المحلية : سيؤدي التحرير التجاري إلى دفع المنتجين المحليين لتحسين مستويات جودة السلع المحلية في السوق المحلي أو الأجنبي بفضل المنافسة المفروضة عليهم سواء في الأسواق المحلية أو الأجنبية وهذا ما سوف يؤدي بالضرورة إلى رفع أداء الإنتاج المحلي و توسيع نطاق السوق المستهدفة[52] .

4.2.1.2. الحد من الممارسات الاحتكارية : يمنع الانفتاح التجاري إلى قيام أي شكل من أشكال الاحتكار سواء من قبل المنتجين المحلين أو الأجانب ، لان إزالة القيود الجمركية سوف لا يسمح للمنتج المحتكر على رفع أسعار المنتجات المحلية فوق مستوى الأسعار الدولية. و هذا عكس الدول التي تمارس سياسات تجارية حمائية، إذ و بالنظر إلى أن غالبيتها تعاني من محدودية الطلب الداخلي مما سوف لا يمكن المؤسسات المحلية من الوصول إلى الحجم الأمثل للإنتاج وتخفيض تكاليفه.و هذا ما سيسمح لبعضها من التحكم في أسعار المنتجات و كمياتها.

2.2. الآثار السلبية للتحرير التجاري على الدول النامية:

[51] The World Bank, research observer, n° 2, 1987, p: 208.

[52] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص: 249.

بالرغم من كل الدراسات التي أوضحت أن التحرير التجاري سيكون في صالح الدول الأقل نموا، إلا أن واقع الدول النامية اثبت العكس، إذ يمكن أن نستخلص بعض الآثار السلبية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي :

1.2.2. الأثر الاقتصادي : لقد أشارت مختلف الدراسات التي مست الدول النامية إلى أن التحرير سوف تكون له انعكاسات وخيمة على اقتصاديات الدول الأقل نموا، و هذا ما توضحه مختلف الدراسات التي اهتمت بهذا الجانب و التي يمكن إبراز أهمها :

*** رفع تكاليف اندماج في النظام التجاري العالمي[53] :**

يرى الاقتصادي Winocur من خلال دراسته التي شملت منطقة التجارة الحرة في أمريكا و التي تضمن كل من الولايات الأمريكية و كندا إضافة إلى كل الدول الأمريكية التي غالبيتها دول نامية أن التحرير التجاري يمكن أن يؤدي إلى رفع التكاليف المتعلقة بالتكيف مع هذا التوجه الجديد المتمثل في ضرورة تسريع إعادة مهيكلة القطاع الصناعي . إذ أن تكاليف هذا التعديل ستكون مرتفعة كلما كانت التعريفة الجمركية مرتفعة و كان هيكل الأسعار مختلف بين هذه البلدان و أيضا كلما كانت الأسواق المالية و أسواق العمل مجزئة و غير مترابطة.

من جهة أخرى فان خطر إفلاس العديد من المؤسسات في القطاع الزراعي بسبب إلغاء الإعانات الحكومية التي كانت موجهة لهذا القطاع قبل عملية التحرير. كما إشارة الدراسة أن الخطر الكبير هو تلك الذي سيمس سوق العمل و ذلك خلال إمكانية إلغاء الضوابط المنظمة لسوق العمل قبل التحرير و تأسيس ضوابط جديدة أكثر صرامة نتيجة لاضطرار هذه الدول النامية إلى إحداث تغيير في بعض السياسات الداخلية التي تضبط هذا السوق.

***عجز في الميزان التجاري[54]:**

لقد دعمت الدراسة التي قام بها صندوق النقد الدولي (FMI) سنة 2006 حول قدرة الدول الفقيرة على الاندماج في النظام التجاري العالمي النتائج التي توصل إليها Winocur ،حيث إضافة إلى المشاكل التي سيعاني منها المزارعين و اليد العاملة بعد فترة التحرير، فإن هناك مخاوف من تأثر البلدان النامية بنتائج سلبية أخرى على مستوى : الميزانية العامة، الميزان التجاري ومعدلات التبادل التجاري . إذ أن التحرير سوف يؤدي انخفاض محتمل لحصيلة الصادرات بسبب تعرضها لمنافسة السلع الخارجية المنتجة بتكاليف منخفضة في البلدان الصناعية، إضافة إلى انخفاض الإيرادات العمومية في حالة إلغاء التعريفة الجمركية على

[53] Paula Winocur, la zone de libre-échange des amériques: de nouvelles relations interaméricaines**,**Continentalisation Cahier de recherche 2000-07, p 08:

[54] FMI, L'intégration des pays pauvres dans le système commercial mondial, dossiers économiques n° 37, 2006, p: 7,9.

الواردات و أخيرا إلى ارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية المستوردة نتيجة لإلغاء الدعم الحكومي على الفلاحين وهذا ما سيؤدي إلى إفلاس المؤسسات المحلية.

*** عجز الموازنة العامة للدول النامية :**

تشير نتائج هذه الدراسة أن انفتاح دول الجنوب على التجارة الدولية بدون ترتيب مسبق لهذه المرحلة بصورة جادة سيؤدي إلى نتائج كارثية على موازناتها العامة ، إذ أن خفض أو إلغاء كلي للرسوم الجمركية وفق ما تنادي به المؤسسات المالية الدولية و منظمة التجارة الدولية سوف يؤثر كثيرا على الميزانيات العمومية لهذه الدول، خصوصا أن حصيلتها الجبائية على التجارة الدولية تمثل 30 % من إيراداتها الإجمالية مقارنة بدول الشمال التي لا تمثل سوى 1 %. فالجزائر مثلا سوف تنخفض إيراداتها من الرسوم الجمركية بعد مرحلة التحرير بـ 100 مليار دينار جزائري. كما أن دول المغرب العربي سوف تخسر 1.7 % من ناتجها الداخلي الخام بفعل دخول المنتجات الصناعية للدول الأوروبية و منافستها للسلع المحلية[55].

2.2.2. الآثار الاجتماعية :

إن دراسة أثر التحرير التجاري من الجانب الاقتصادي ليس كافيا ، إذ لابد من أيضا التركيز في تحليلنا على الإبعاد الاجتماعية للتحرير على الدول النامية ، وذلك من خلال دراسة الآثار الاجتماعية لسياسات الانفتاح التجاري : كالفقر ، عدم المساواة الاجتماعية ، توزيع الدخول و2 الانعكاسات المترتبة على سوق العمل. إذ أن هذه الدراسات لها أهمية بالغة للدول النامية خاصة أن سياساتها العامة تهتم كثيرا بمحاربة الفقر و عدم التوازن الاجتماعي.

***انخفاض مستوى التشغيل[56] :**

لقد انتقد الاقتصادي (**Stiglitz**) في دراسته سنة 2004 سياسات التحرير المنتهجة من طرف صندوق النقد الدولي (FMI) حيث يرى أن هذه السياسات سوف تؤدي إلى انهيار سوق العمل في الدول التي لا تملك قطاع اقتصادي فعال بسبب المنافسة الدولية و هذا ما سوف يؤدي بدوره إلى إفقار مجتمعاتها. كما انتقد أيضا اتفاقيات التجارة الغير متكافئة و التي اعتبرها السبب الرئيسي لفشل عملية التحرير التجاري في العديد من الدول النامية. و ذلك بسبب ضغط دول الشمال لتحرير تجارة السلع التي يصدرونها. في الوقت الذي تواصل فيه هذه الدول حماية القطاعات التي يمكن أن تتأثر بمنافسة الدول النامية لها كالقطاع الزراعي، كما أن الإصلاحات التي مست السياسات التجارية في الدول النامية قد أدت إلى القضاء على الصناعات التي كانت محمية سابقا من طرف هذه الدول بسبب عدم امتلاكها لميزة تنافسية مما تسبب في القضاء على مناصب العمل و حدوث بطالة حادة. و هذا ما شهده بالفعل

[55] Nachida M'hamsadji-bouzidi, 5 Essais sur l'ouverture de l'économie algerienne,ENAG editions, 1998, p: 24.
[56] Joseph E. Stiglitz, globalization and its discontents, Journal of Libertarian Studies, Volume 18, no. 1, p: 90.

القطاع الصناعي في دول إفريقيا شبه الصحراوية الذي لم يكن له القدرة على المنافسة الدولية في المراحل الأولى من الانفتاح في بداية الثمانيات.

*** تدمير الأمن الغذائي في الدول النامية [57]:**

إن تحرير المبادلات التجارية سيكون له أثار خفية تؤدي إلى استنزاف موارد الدول الإفريقية خاصة دول الشرق الإفريقي. حيث أجبرت معظم هذه الدول بسبب ديونها المتراكمة للدول الغربية على تحرير تجارتها الخارجية خاصة صادراتها الزراعية و التوجه بشكل كبير إلى خصخصة مؤسساتها المالية و خدماتها العمومية و المصانع التي كانت تملكها. هذه التدابير أدت إلى تسريح العديد من الموظفين بما في ذلك المعلمين والعاملين في مجال الصحة، وتجميد الأجور ومراجعة قانون العمل للسماح لمؤسسات الدولة من التخلص من فائض العمال. و هذا ما أدى إلى نشر الفساد في هذه الدول و امتلاك المؤسسات الأجنبية لأصول الدولة مما زاد من تدهور الظروف الاقتصادية و الاجتماعية تدريجيا و إلى انهيار كلي للقطاعات الرئيسية لهذه الدول.أما الأثر الأخطر فتمثل في زعزعة استقرار القطاع ألفلاحي و تدمير الأمن الغذائي من خلال سياسة إغراق الأسواق المحلية بفائض الحبوب من الدول الأوربية و الولايات المتحدة الأمريكية و بالتالي إفلاس العديد من المزاعين و النتيجة النهائية هي المجاعة للملايين من المواطنين.

*** ارتفاع مستويات الفقر [58] :**

لقد اهتمت العديد من الدراسات للآثار الاجتماعية للتحرير التجاري المتعلقة بشروط الحياة. حيث استنتجت أن هذا التحرير سوف يؤدي إلى رفع معدلات الفقر و خلق جيوب للفقر في بعض القطاعات التي سوف لا تستفيد من زيادة الطلب الدولي. كما أكدت هذه الدراسة على الآثار الناتجة على توزيع الدخول بفعل التحرير حيث بالرغم من إمكانية حدوث مكاسب للاقتصاد على المستوى الكلي إلا أنها ستفاقم من مشكل عدم العدالة في التوزيع بين الدول الصناعية و الدول النامية.

3. مؤشرات قياس التحرير التجاري:

3.1. المؤشرات التقليدية :

1.1.4. نسبة التبادل [59]: إن حساب هذا المعدل سيمكننا من تحديد العلاقة بين الصادرات و الواردات لبلد ما، و بالتالي معرفة كيف تتحكم صادرات بلد ما في وارداته و كم من وحدة

[57] Masato Hayashikawa, vaincre la pauvreté au commerce: quel rôle pour l'aide pour le commerce, OCDE, dialogue sur l'aide pour le comerce, 2008, p: 11.

[58] Alain Nonjon, mondialisation: genèse, acteurs et enjeux, collection dirigée par alain nonjon, ellipses édition, 2004,p:118.

[59] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص : 144.

من السلع المستوردة سوف تتحصل عليها الدولة مقابل كل وحدة من السلع المصدرة. ويكن حساب هذا المؤشر بعدة طرق أهمها:

1.1.1.4. معدل التبادل الصافي : الهدف منه هو مقارنة مستوى أسعار الصادرات بمستوى أسعار الواردات للاستدلال على القدرة الشرائية للدولة بالنسبة إلى الخارج،أي أن الهدف هو إبراز الواردات الفعلية التي تم سداد قيمتها عن طريق حصيلة الواردات فقط.

$$\textbf{معدل التبادل الصافي} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}}$$

تكون في غير صالح الدولة كلها كانت اقل من الواحد(أي أن أسعار الصادرات هي اقل من أسعار الواردات)

2.1.1.4. معدل التبادل الإجمالي: يلجا الاقتصاديون عادة إلى استخدامه إذا كان الهدف هو دراسة الواردات الفعلية للدولة سواء أكان تمويلها قد تم عن طريق حصيلة الدولة من الصادرات الجارية ، أم عن طريق الاقتراض من العالم الخارجي.

$$\textbf{-معدل التبادل الإجمالي} = \frac{\text{الرقم القياسي لحجم الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لحجم الواردات}} \times \mathbf{100}$$

فإذا كانت النسبة اكبر من 100 فهذا يشير إلى تدهور شروط التجارة مع العالم الخارجي، أي أن الدولة تدفع للخارج كميات اكبر من صادراتها مقابل كمية ثابتة من الواردات. و العكس في حالة ما إذا كان المعدل اقل من 100 .

3.1.1.4. معدل تبادل الدخل: تمت الاستعانة بهذا المقياس بالنظر لصعوبة قياس بعض المتغيرات التي تطرأ على إنتاجية صناعة التصدير.

$$\textbf{- معدل تبادل الدخل} = \frac{\text{الرقم القياسي لاسعار الصادرات} \times \text{الرقم القياسي لحجم الصدرات}}{\text{الرقم القياسي لاسعار الواردات}} \times \mathbf{100}$$

تشير هذه النسبة إذا زادت عن 100 عن القدرة التصديرية للدولة ، أي أنها سوف يكون باستطاعتها أن تحصل لسنة معينة على حجم اكبر من الواردات من خلال كمية ثابتة من صادراتها ، إما في حالة العكس فان هذا يشير إلى قدرة الدولة على الاستيراد(الطاقة الاستيرادية).و عادة ما يستخدم لدراسة اثر التجارة الدولية على الرفاهية الاقتصادية ، إذ تضطر الدول في حالة انخفاض أسعار صادراتها إلى تصدير كمية اكبر بهدف الحصول على الكمية نفسها من الواردات. وهذا ما يعني انخفاض كمية السلع و الخدمات المتوفرة في الداخل ، أي انخفاض الدخل الوطني الحقيقي والذي بدوره سيؤثر على الرفاهية الاقتصادية.

4.1.1.4. معدل تبادل الإنتاجية[60] : يعكس هذا المعدل شروط التبادل التجاري لدولة ما مع شركائها التجاريين على أساس إنتاجية صناعات التصدير و الاستيراد، أي انه يأخذ بعين الاعتبار مقدار التغير في الإنتاجية. إذ أن التغير في أسعار الصادرات و الواردات لا يكفي وحده للحكم على مدى النفع الذي يعود للدولة من تجارتها الخارجية. إذ قد يؤدي قيام التبادل الدولي إلى زيادة الطلب على سلع التصدير، مما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة في الصناعات التي تنتج هذه السلع و رفع كفاءة التشغيل فيها. وتكون المحصلة النهائية ارتفاع الكفاءة الإنتاجية لصناعات التصدير بدرجة اكبر من انخفاض أسعار الصادرات ، و هذا ما سيدفع المنتجين إلى خفض أسعار منتجاتهم خصوصا إذا كان الطلب عليها مرنا بدرجة كبيرة في حيث يتم الحصول عليه كما يلي:

- معدل تبادل الإنتاجية = معدل التبادل السلعي $\times \frac{\text{انتاجية الصادرات في سنة المقارنة}}{\text{انتاجية الصدرات في سنة الاساس}} \times 100$

حيث يلاحظ عند حساب هذا المعدل ، أنه دائما ما يكون منخفض بالنسبة للبلدان النامية مقارنة مع الدول المتطورة و ذلك بالنظر لإعتماد هذه الدول بشكل شبة كلي على تصدير المواد الأولية التي تشهد أسعارها استقرارا نسبيا إذ نادرا ما ترتفع ارتفاعا بسيطا ، وهذا عكس مستورداتها من المنتجات الصناعية التي دائما ما تكون أسعارها مرتفعة. حيث من أهم الأسباب التي أدت إلى تدهور معدل التبادل في المدى الطويل بالنسبة للدول النامية هو إحتفاظ الدول المتطورة بكل مزايا التقدم التكنولوجي و عدم تخفيض أسعار منتجاتها بالرغم من اعتمادها على اقتصاديات الحجم في عملية الإنتاج ، هذا بالإضافة إلى أن الوتيرة البطيئة لاستخدام التقدم التكنولوجي في الدول المنتجة للمواد الأولية و الضغط الذي تمارسه الدول المتقدمة المشترية لهذه المنتجات أدى إلى تخفيض أسعارها.

2.1.4. متوسط الميل للاستيراد[61]: هو يقيس لنا مدى تبعية الإنتاج الوطني لدولة ما للإنتاج العالمي، أي أن الهدف من الحصول على هذا المتوسط هو معرفة مدى اعتماد بلد ما على وارداته من سلع الإنتاج والاستهلاك.

- متوسط الميل للاستيراد $= \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الدخل الوطني}} \times 100$

3.1.4. مؤشر درجة الانفتاح التجاري: هو عبارة عن النسبة بين التجارة لبلد ما مقارنة مع مستوى ناتجها المحلي الإجمالي، إذ يعتبر هذا المقياس من أهم المقاييس المستخدمة للتمييز بين الأكثر و الأقل إنفتاحا على الاقتصاد الدولي، حيث استخدم بكثرة في الأدبيات الاقتصادية لتحديد العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي.حيث تكمن أهميته في إبراز مدى

[60] رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص: 7.

[61] رنان مختار، مرجع سبق ذكره، ص: 5.

مساهمة التجارة الخارجية بجانبيها (صادرات و واردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول و مدى ارتباطه بنظام لتجارة الدولي. و يتم حسابه من خلال المعادلة التالية:

$$\textbf{درجة الانفتاح التجاري} = \frac{\text{مجموع الصادرات و الواردات}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$$

و هو متمثل في حجم التجارة الدولية (قيمة الصادرات و الواردات) مقسوما على الناتج الناتج الوطني الداخلي (pib)[62]، إلا انه بالرغم من سهولة حسابه إلا انه غير مقبول محاسبيا بالنظر لاستخدامه وحدات قياس غير متجانسة بين البسط و المقام ، كما إن هذه النسبة قد تنحاز لصالح دول ضعيفة الناتج الوطني الخام أو الدول التي تستورد سلع وسيطة أو شبه نهائية و تقوم بإعادة تصديرها في شكل سلع نهائية، إذ في هذه الحالة فقد تكرر حساب قيمة الواردات من السلع الوسيطية في صادرات هذه الدول، و لهذا نجد أن هذا معدل درجة الانفتاح يفوق 100 % في دول مثل هوكنغ و سنغافورة بالنظر لقدرتها على إعادة تصدير المنتجات الوسيطية أو الشبه نهائية.

III مسار التحرير التجاري في الجزائر:

1. تطور السياسة التجارية في الجزائر :

1.1. مرحلة تقييد التجارة (1963-1988):

1.1.1. الرقابة على التجارة الخارجية (1963-1970)[63] :

لقد تبنت الجزائر بعد الاستقلال سياسة تجارية حمائية تتماشى مع النهج الاشتراكي للتنمية الذي سعت لتطبيقه، حيث كانت هذه السياسة متمثلة في فرض رقابة على التجارة الخارجية من خلال اجراءات و تدابير تقليدية (حواجز جمركية، نظام الحصص، الرقابة على الصرف):

*** الرسوم الجمركية:**

ـ التعريفة الجمركية لسنة 1963 : يعود فرض أول تسعيرة جمركية في الجزائر إلى المرسوم رقم أمر رقم 63-414 المؤرخ في 1963/10/28 والذي يعد البنية الأولى في بناء سياسة تجارية مستقلة للجزائر، حيث تعتمد التسعيرة الجمركية على أساس تقسيم السلع المستوردة حسب طبيعتها واستخداماتها إلى ثلاث مجموعات:

ـ المواد الأولية، وسلع التجهيز، تفرض عليها تسعيرة تقدر بـ 10 %.

[62] Abdelkader Kadid, nouvelle approche de mesure de l'ouverture commerciale dans les modèles de gravite, Revue académique des études humaines et sociales, n°13,2015, p: 10.

[63] يوسف،مرجع سبق ذكره، ص : 139. بيبي

ـ السلع نصف المصنعة، تتراوح تعريفة جمركية عليها ما بين 5 و 20 %.

ـ السلع النهائية تفرض عليها تعريفة جمركية ما بين 15 و 20 %.

ـ التعريفة الجمركية لسنة 1968 : لقد عرفت التعريفة السابقة تعديلا بموجب الأمر68-35 المؤرخ في 2 فيفري 1963 و ذلك بهدف تشجيع بدائل الواردات و الحد من استيراد السلع الكمالية، حيث تم ضمن هذا الرسم تصنيف السلع إلى قوائم ثلاث :السلع الضرورية، السلع الضرورية من الدرجة الثانية والسلع الكمالية كما يلي:

جدول رقم (1) : معدل التعريفة الجمركية وفقا لقوائم السلع

التصنيف	سلع محولة	سلع غير محولة
سلع استهلاكيـــة ضروريـــــة	30 إلى 50 %	20 إلى 40 %
سلع استهلاكيـــة كماليـــــة	100 إلى 150 %	20 إلى 30%
السلع التجهيزية	30 %	20 %

المصدر : بيبي يوسف،مرجع سبق ذكره، ص : 139

*** نظام حصص الاستيراد:**

لقد تم تبني هذا النظام في الجزائر بموجب الأمر رقم 63-188 المؤرخ في 16 ماي 1963 و الذي شرع في تطبيقه ابتداء من جوان من سنة 1964، إذ يعتبر هذا النظام من أهم أدوات الرقابة الكمية على الواردات و ذلك من خلال تحديد طبيعة وحجم السلع المراد استيرادها، خلال فترة زمنية معينة، مع إمكانية تحديد مصدر السلعة، حيث كان الهدف من وراء تطبيقه هو تنويع مصادر الاستيراد من خلال إعادة توجيه الواردات، الحد من الوارات الكمالية و الاقتصاد في العملة الصعبة،حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية.

*** الرقابة على الصرف:**

لقد عملت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على إحكام رقابتها للنقد الأجنبي، خاصة مع انتمائها إلى منطقة الفرنك الفرنسي أين عرفت هذه المرحلة حرية مطلقة لخروج رؤوس الأموال بالإضافة إلى ندرة الاحتياطات الدولية لدفع قيمة الواردات. كل هذه العوامل ساهمت في التعجيل من اتخاذ تدابير للحد من حرية التعامل داخل منطقة الفرنك.حيث شهد شهر أكتوبر 1963 انسحاب الجزائر من منطقة الفرنك بمقتضى القانون 63-144 و إنشاء البنك المركزي، حيث أصبحت كل أعمال الصرف وتحويل العملة، وإبرام الصفقات التجارية مع الخارج تخضع لرقابة هذا البنك.

*** الرخص الإجمالية للاستيراد:**

يعطى هذا النوع لشركات القطاع العام، حق إحتكار الواردات الخاصة بها لتلبية حاجيات الاقتصاد الوطني من السلع الاستهلاكية أو الاستهلاك الإنتاجي والاستثماري..

2.1. مرحلة التحرير التجاري:

جاءت هذه المرحلة لمواكبة التطورات العالمية التي مست الاقتصاد الجزائري و لعل أهمها أزمة انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية سنة 1986 والتي أدت إلى حدوث تراجع كبير لمداخيل الجزائر من العملة الصعبة و لجوءها إلى الاستدانة الخارجية. هذا بالإضافة إلى فشل كل مخططات التنمية التي شهدتها الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط. و هذا ما استدعى القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية لتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري و تبني نهج اقتصاد السوق الذي تلعب فيه عملية تحرير التجارة الخارجية دورا محوريا، و في هذا الإطار سعت الجزائر إلى تحرير تجارتها الخارجية عبر مراحل يمكن إبرازها كالأتي:

1.2.1. مرحلة التحرير التدريجي (1990-1994):

بالنظر إلى التشوهات التي مست الاقتصاد الجزائري الناجمة عن القانون السابق 78-02 خصوصا في ما يخص تقليص دور القطاع الخاص في ظل عدم كفاءة القطاع العام، كان لابد من تفعيل إصلاحات تمس قطاع التجارة الخارجية. و في هذا الإطار انطلقت اولى هذه الاصلاحات سنة 1988 من خلال المرسوم التشريعي رقم: 88 –29 الصادر في 19 جويلية 1988 والمتعلق بممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية. و الذي من خلاله تمت مراجعة آلية ممارسة الاحتكار من خلال التأكيد على أن على أن ممارسة احتكار التجارة الخارجية يجب أن يكون عن طريق الوكالة أو الامتياز التي تمنحها الدولة للأعوان الاقتصاديين والهيئات العمومية والمجموعات ذات المصالح وذلك وفقا لدفتر الشروط. حيث حدد المرسوم التشريعي 89 – 01 المؤرخ في 15 جانفي 1989 حقوق وواجبات كل وكيل إذ يلتزم هؤلاء بتحقيق مصالحهم الخاصة في إطار تحقيق المصلحة العامة للدولة التي يعود لها احتكار التجارة الخارجية لتحقيق الأهداف التالية:

- تنظيم المبادلات التجارية وفقا للأولويات المسطرة من طرف الحكومة.

- ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال دعم المنتج الوطني.

- تنويع مصادر تموين مع العمل على تخفيض حجم الواردات وتكاليفها.

2.2.1. مرحلة التحرير الإجباري للتجارة الخارجية في ظل قيود المؤسسات الدولية (1994-1998):

لقد دفع تدهور الوضع الاقتصادي في الجزائر بعد أزمة 1986 خاصة مع وصول الجزائر إلى مرحلة عدم القدرة على السداد إلى الاستنجاد بالمؤسسات الدولية و على رأسها صندوق النقد الدولي الذي فرض عليها ضرورة إتباع برامج إصلاحات اقتصادية لتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح أكثر على العالم الخارجي و لتحيق الأهداف الآتية :

* رفع معدل النمو الاقتصادي.

* ضمان معدلات تضخم منخفضة متقاربة مع المعدلات التي تشهدها الدول الصناعية

* التخفيض من الآثار السلبية الناجمة عن المرحلة الانتقالية لتطبيق هذا البرنامج خاصة بالنسبة للفئات الأكثر تضررا من المجتمع.

إن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال زيادة انفتاح الاقتصاد الجزائري أكثر و تحفيز عمليات التحرير الثنائية و المتعددة الأطراف و في هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية بفتح أبواب المفاوضات مع الاتحاد الأوربي من خلال مسار برشلونة (1995) بغرض تحقيق منطقة تبادل حر في أفاق سنة 2012[64] .

أما الخطوة الثالثة لمسار الانفتاح في هذه المرحلة فكانت بداية 1997 بعد قيام الجزائر بالتحرير الأحادي الجانب لتجارتها الخارجية. حيث اضطرت إلى إعادة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي لمناقشة شروط تحرير السوق الجزائري و مدى قدرته على الاندماج في السوق العالمي فعلى المستوى التجاري فان هذه المرحلة قد تزامنت مع إعادة تعديل الرسوم الجمركية، تسريع وتيرة تحرير بعض القطاعات الاقتصادية :الاتصالات، النقل، الطاقة و المناجم[65].

3.2.1. مرحلة التحرير المطلق و محاولة التحكم في سياق الانفتاح المنتهج منذ سنة 1999:

بداية هذه المرحلة من السياسة التجارية كانت مع بداية سنة 1999، التي تمثل سنة الانتهاء مع برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1998) و التي تصادفت مع عودة التوازن في المؤشرات الاقتصادية و المالية للاقتصاد الجزائري خصوصا مع تحسن أسعار النفط الذي مكن الجزائر

[64] Mehdi Abbas, L'ouverture commerciale de l'Algérie apports et limites d'une approche en termes D'économie politique du protectionnisme, Cahier de recherche n° 13, économie du développement durable et de l'énergie, 2011,p:11

[65] Mohamed Kamel Chelghem, Les enjeux de l'ouverture commerciale en Algérie, friedrich Ebert Stiftung, 2008, p: 07.

من الخروج من وضعية العجز المالي (1986-1996) إلى مرحلة تكوين فائض مالي (ابتداء من 2002) . هذه الوضعية دفعت الحكومة إلى توجيه نظرتها من مسار التعديل نحو تفعيل سياق الانفتاح التجاري و تحسين المحددات الهيكلية للاندماج في الاقتصاد الدولي

2. تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال مرحلة التحرير:

1.2. تحليل الأداء التجاري خلال مرحلة التحرير التدريجي (1990-1993):

1.1.2. التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية:

الجدول رقم (2) : التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-1993)

السنة	1990	1991	1992	1993
مواد غذائية	450	957	1766,8	2305,1
طاقة و زيوت	118600	226800	238931,8	228387,8
مواد اولية	2216	4077	35	15,3
مواد خام			678,9	595,3
مواد نصف مصنعة			5077	6666,5
سلع التجهيز الفلاحي	654	1351	34,5	5,9
سلع التجهيز الصناعي			1490,3	406,8
سلع استهلاكية	359	404	995,5	1169
مجموع الصادرات	122279	233589	249009,8	239551,7

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

من خلال الجدول رقم (2) يتضح أن الصادرات البترولية ما زالت تسيطر على تركيبة الصادرات الجزائرية بنسبة فاقت 96% خلال السنوات الأولى للتحرير التدريجي،حيث سجل هذا الصنف من الصادرات ارتفاع كبير سنة 1991 بلغ 226800 بزيادة قدرها 91.23 % عن السنة السابقة. أما بالنسبة للصادرات الأخرى غير البترولية فقد فلم تتجاوز نسبتها من الصادرات 04% في الأربع السنوات الأولى من التحرير، حيث سجل بند السلع الاستهلاكية و المواد الغذائية زيادة بلغت 225.63 % ، 412.24 % على التولي سنة

1993 مقارنة بسنة 1990، إلا أنها تبقى دون المستوى المطلوب. فيما عرفت سلع التجهيز الفلاحي و الصناعي زيادة ملحوظة سنوات 1991 و 1992 بنسبة قدرها 106.57% و 133.15% على التوالي مقارنة بسنة 1990، إلا أنها سرعان ما تراجعت بشكل حاد سنة 1993.

2.1.2. التركيبة السلعية للواردات الجزائرية:

الجدول رقم (3) : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (1990-1993)

السنة / البيان	1990	1991	1992	1993
مواد غذائية	16907	30860	46 916,70	50 787,40
طاقة و زيوت	840	3393	2 699,70	2 908,30
مواد اولية	26867	50555	11 899,30	12 303,60
مواد خام			1 820,70	1 586,80
مواد نصف مصنعة			43 347,50	48 391,40
سلع التجهيز الفلاحي	38122	48854	1 148,70	1 291,90
سلع التجهيز الصناعي			54 851,20	59 879,20
سلع استهلاكية	4282	5579	25 863,30	27 885,90
مجموع الواردات	87018	139241	188 547,10	205 034,60

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الملاحظ من خلال تركيبة واردات الجزائر لمرحلة التحرير التدريجي هو سيطرة صنف سلع التجهيز التجهيز و المواد النصف مصنعة و المواد الغذائية على إجمالي الواردات خلال كل هذه الفترة. حيث بلغت النسبة الإجمالية لهذه الأصناف مجتمعة حوالي 78.20%. فيما شكلت نسبة السلع الاستهلاكية حوالي 13.60% من إجمالي الواردات سنة 1993 . فعلى العموم يمكن القول ان هذه المرحلة قد تميزت بارتفاع كل الأصناف السلعية دون استثناء خصوصا صنف السلع الاستهلاكية التي عرفت ارتفاع كبير جدا سنة 1992 بلغ حوالي 363.58 % مقارنة بالسنة السابقة.

3. قياس مؤشرات الانفتاح التجاري في الجزائر:

من تحديد مدى انفتاح الاقتصاد الجزائري و تحليل دور مختلف السياسات و التدابير المتخذة خلال مسار التحرير، قمنا بقياس مجموعة من مؤشرات الانفتاح التجاري خلال كل مرحلة من مراحل التحرير و المتمثلة فيما يلي :

* **درجة الانفتاح الكلية :** وهي تتمثل في حجم مساهمة كل من الصادرات و الواردات الإجمالية في الناتج المحلي الخام: $\frac{\text{الصادرات+الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$.

* **درجة الانفتاح للصادرات خارج المحروقات:** هي مماثلة لدرجة الانفتاح الكلية، إلا انه يتم استخدام فقط إجمالي الصادرات خارج قطاع المحروقات و ذلك بغية تحديد التأثير الدقيق لإجراءات التحرير التجاري على حجم الصادرات الغير نفطية:

$$\frac{\text{الصادرات خارج المحروقات+الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$$

* **مؤشر القدرة على التصدير:** وهو يشير إلى نصيب الصادرات من الناتج الوطني، بمعنى نمو الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: $\frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$.

* **معدل اختراق الواردات :** هو متمثل في نسبة تقيس نصيب السلع المستوردة من حجم الاستهلاك الداخلي، و ذلك بهدف تحديد حجم مساهمة هذه الواردات في الطلب الداخلي و كذا حجم منافستها في السوق الداخلية : $\frac{\text{الواردات}}{\text{(الانتاج+الواردات)−الصادرات}}$

* **نسبة الاستيراد :** و هي تقيس حجم مساهمة الواردات في الناتج الداخلي الخام، بمعنى نمو الواردات فقط بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي: $\frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الخام}}$.

خاتمة الفصل الثاني :

بالرغم من المميزات و المكاسب التي تنادي بها مختلف النظريات التجارية سواء الكلاسيكية أو الحديثة التي يمكن إن تنشأ بفضل إتباع الدول لسياسات التحرير التجاري و محاولة الاندماج في مسار النظام التجاري العالمي، إلا أن هذا لا يعني أن هذا الانفتاح سوف لن تكون له تأثيرات سلبية على بعض الدول خصوصا الدول النامية التي تمتلك ميزات نسبية أو مطلقة فقط في تصدير السلع من المواد الأولية أو الطاقية أو امتلاكها فقط لوفرة في اليد العاملة الغير مؤهلة و هذا ما يجعلها عرضة لمنافسة حادة للسلع الأجنبية التي تتميز بميزة مطلقة في التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، أو ذات كثافة الاستخدام لليد العاملة المؤهلة، و هذا ما سيؤدي حتما إلى غزو السلع الأجنبية لأسواق الدول النامية و بالتالي القضاء على الإنتاج المحلي و الذي بدوره سيؤدي إلى عدة مشاكل اقتصادية و اجتماعية متمثلة في زيادة مستويات الفقر و البطالة و انخفاض الدخل الفردي.

الفصل الثالث :دراسة اثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية

مقدمة الفصل:

لقد اعتمدنا في هذا الفصل التطبيقي على منهجية طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لدراسة امكانية وجود علاقة توازنية بين التحرير التجاري و محدداته الأساسية ، كما قمنا بتقدير معادلة التحرير لإبراز اثر التغير في سعر الصرف معبرا عنه بالضرائب بسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التحرير التجاري معبرا عنه بالوارادات الإجمالية من السلع و الخدمات في الجزائر للفترة 1990-2024 من خلال بناء نموذج قياسي مرتكزا بالأساس على اهم الدراسات السابقة التي مست الموضوع، حيث تم استخدام نموذج متكون من عدة متغيرات تفسيرية لها تأثير في التحرير التجاري اهمها : المتمثلة في كل من: الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف معبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي. هذا بالاضافة الى الاستعانة بالاختبارات الاحصائية الضرورية للتأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين التحرير التجاري و متغيراته التفسيرية المستخدمة في الدراسة.

المبحث الأول: دراسة وصفية لمؤشرات سعر الصرف في الجزائر

المطلب الاول : مؤشر سعر الصرف الحقيقي خلال فترة (1990-2024)

الشكل 1: مؤشر سعر الصرف الحقيقي خلال فترة (1990-2024)

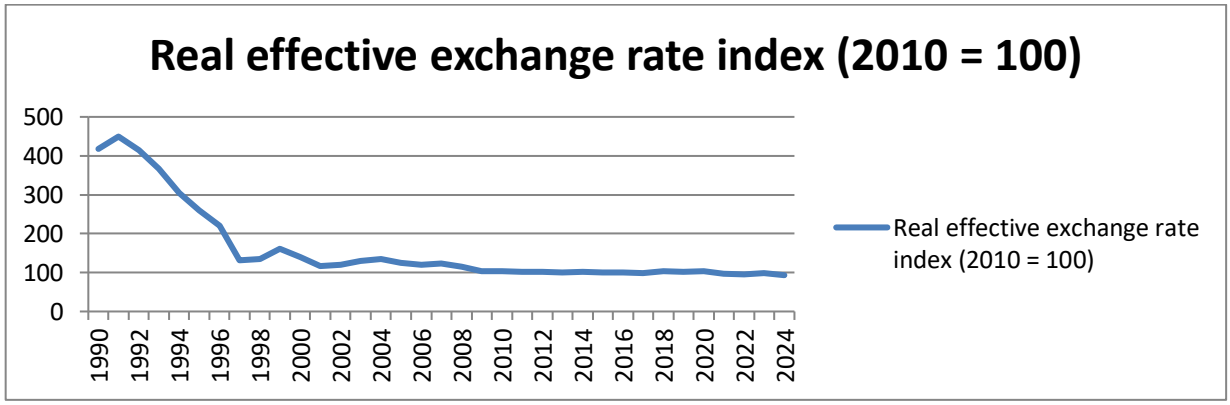

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 ان المعدل الحقيقي الفعلي لسعر الصرف من سنة 1990 الى غاية سنة 1996 يشهد هبوط او انخفاض حاد من قيمة 450 وحدةالى 130 وحدة في سعر الصرف الحقيقي يليه تذبذب من 1996 الى غاية 2005 ليحافظ على ثباته عند 100 وحدة الى غاية سنة2024.

المطلب الثاني : معدل سعر الصرف الرسمي (1990-2024)

الشكل 2: معدل سعر الصرف الرسمي (1990-2024)

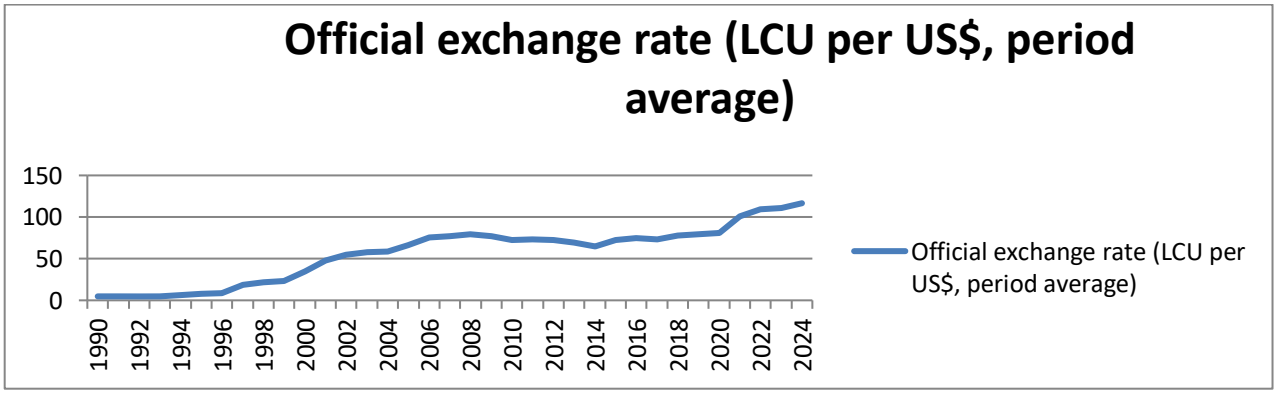

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل التالي تغيرات معدل سعر الصرف الرسمي من سنة 1990 الى غاية 2024 و ما نلاحظه من خلال الشكل المبين ثبات سعر الصرف الرسمي من سنة 1990 الى غاية 1996 عند 4.9 وحدات لنلاحظ بعدها ارتفاع تدريجي الى غاية سنة 2008 ليصل

عند 80 وحدة ثم يبدا في الانخفاض التدريجي الى غاية سنة 2014 ليصل عند وحدة 65 وحدة ليرتفع مجددا حتى سنة 20024.

المبحث الثاني :دراسة وصفية لمؤشرات تحرير التجاري في الجزائر للفترة (1990-2024)

المطلب الاول: السلع المصدرة و المستوردة خلال فترة 1990- 2024

1- السلع المستوردة خلال فترة 1990-2024

الشكل3: السلع المستوردة خلال فترة 1990-2024

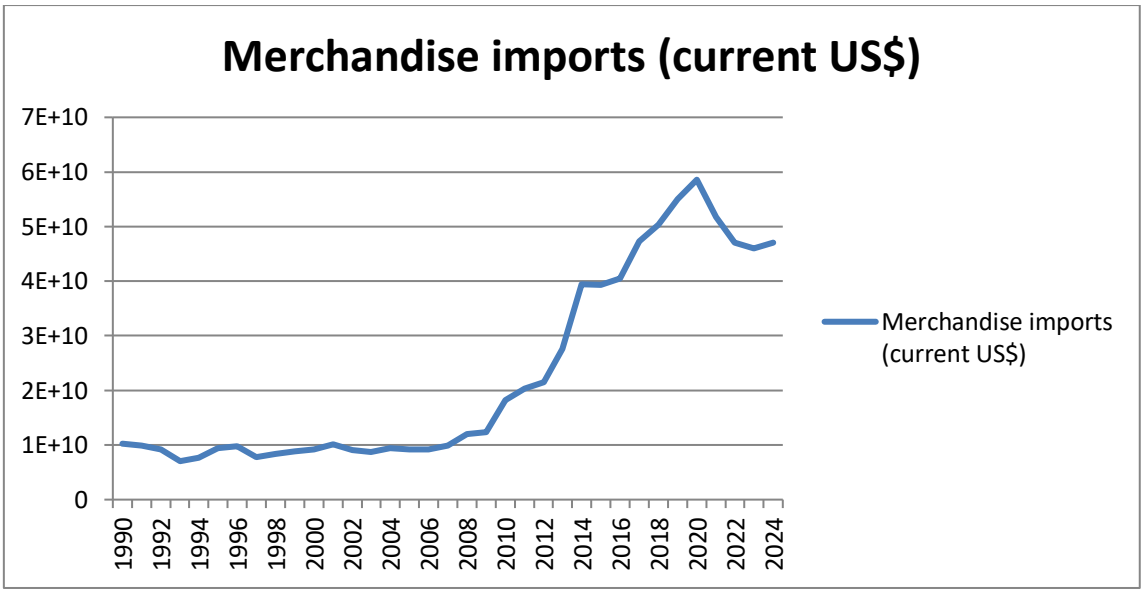

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يوضح الشكل التالي كمية السلع المستوردة بدلالة السنوات من سنة 1990الى غاية 2024 و نلاحظ من خلال الشكل التالي ثبات نسبي مع وجود تذبذب طفيف في السلع المستوردة من 1990 الى غاية 2008 عند الوحدة 9 وحدات بعدها نلاحظ ارتفاع ملحوظ لغاية سنة 2014 من 09 وحدات الى 39 وحدة ثم نلاحظ ثباته من سنة 2014 حتى سنة 2016 عند الوحدة 39 الى 40 ليرتفع مجددا حتى الوحدة 58لغاية 2020 ليبدا في الانخفاض بعد ذلك للوحدة 47حتى 2022 لنلاحظ ثباته بعد ذلك .

2- السلع المصدرة خلال الفترة 1990-2024

الشكل 4: السلع المصدرة خلال الفترة 1990-2024

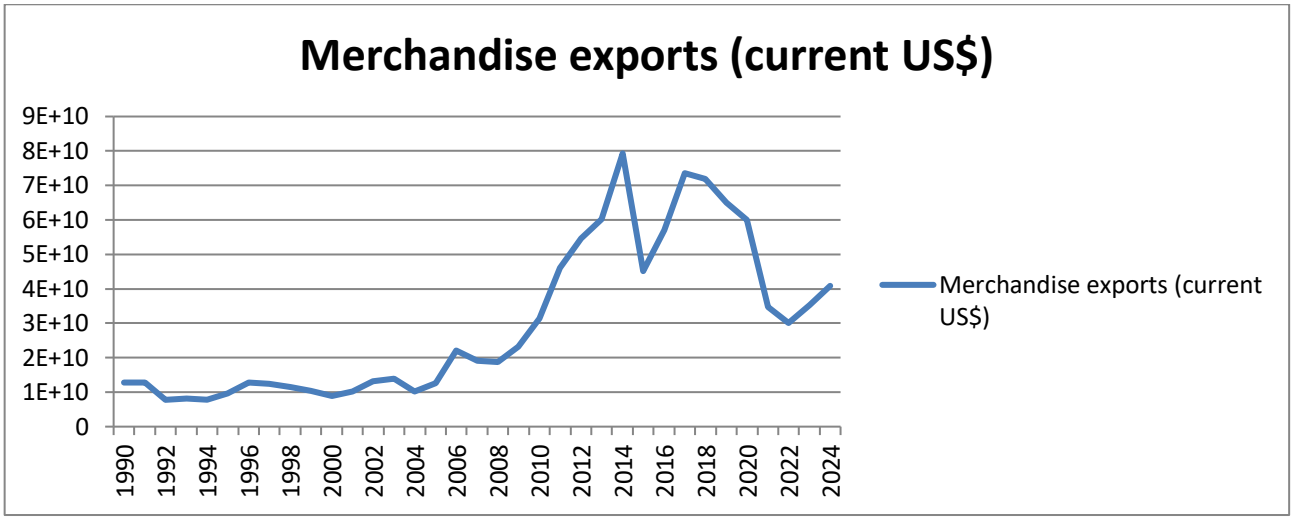

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

من خلال الشكل التالي نرى السلع المصدرة بدلالة السنوات حيث نلاحظ من خلال الشكل الموضح امامنا تذبذب في كمية السلع المصدرة خلال 14 سنة اي من سنة 1990 الى غاية 2004اي يرتفع و ينخفض بين 08 وحدات و 12 وحدة بعد ذلك نلاحظ ارتفاع طفيف حتى 22 وحدة خلال سنتين (2004-2006) لينخفظ قليلا سنة 2008 ل 18 وحدة ثم يرتفع بشكل ملحوظ لغاية سنة 2014 حتى الوحدة 79 ليشهد بعد ذلك انخفاض حاد حتى سنة 2015 عند 45 وحدة ثم يرتفع بعدها لغاية 2018 للوحدة 71 لينخفظ بعدها للوحدة34 لغاية سنة 2022 ليبدا في الارتفاع مجددا .

المطلب الثاني :الواردات و الصادرات من السلع و الخدمات (1990-2024)

1-الواردات من السلع و الخدمات (1990-2024)

الشكل 5: الواردات من السلع و الخدمات (1990-2024)

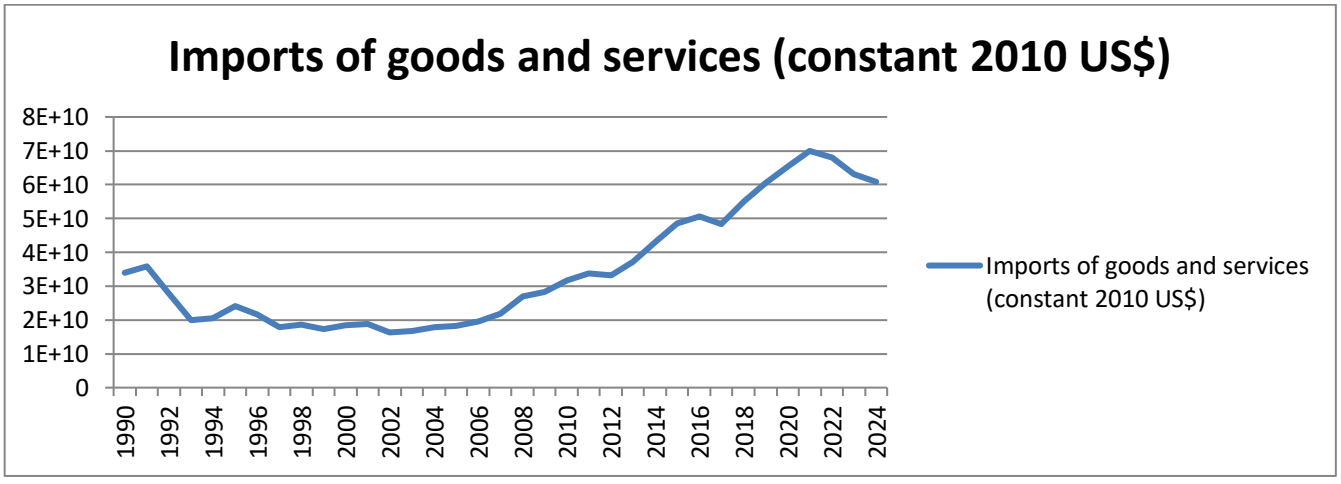

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل التالي يوضح حجم الواردات من السلع و الخدمات نلاحظ ارتفاع طفيف من سنة 1990الى 1991 للوحدة 35بعدها انخفاض في الواردات 20 وحدة سنة 1992 لنشهد بعدها تذبذب حتى 2006 اين نلاحظ ارتفاع تدريجي في الواردات من 18 وحدة الى 70 وحدة حتى سنة 2022 بعدها نلاحظ انخفاض في الواردات من السلع و الخدمات .

2- الصادرات من السلع و الخدمات (1990-2024):

الشكل 6: الصادرات من السلع و الخدمات (1990-2024)

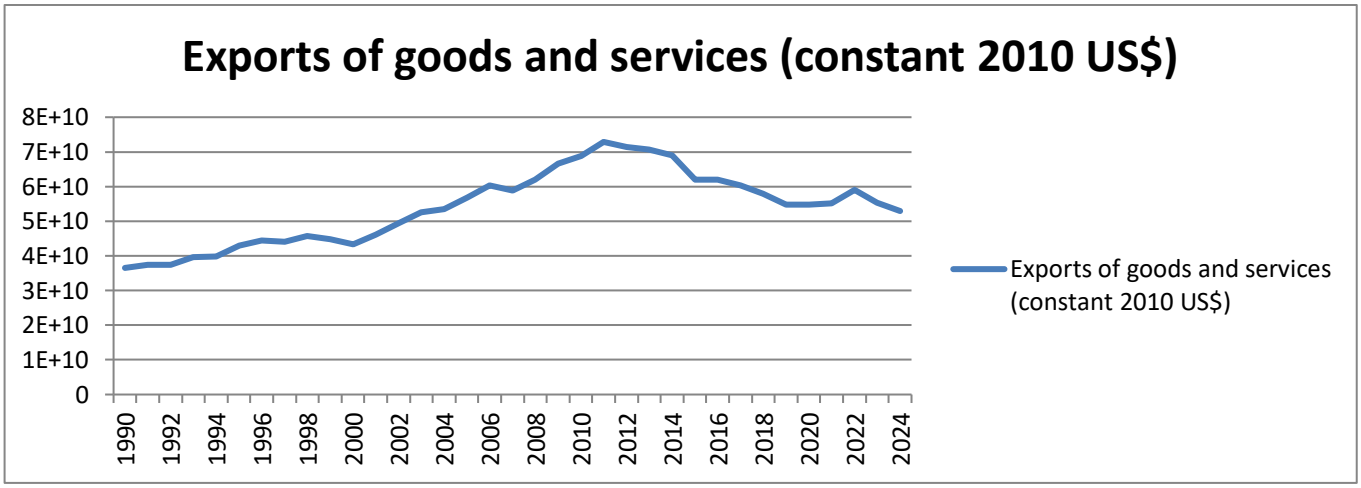

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل الموضح امامنا الصادرات من السلع و الخدمات بدلالة السنوات اي في الفترة 1990-2024 .

نلاحظ من سنة 1990 الى غاية 1998 ارتفاع في الصادرات من 38 وحدة الى 45 وحدة يليه انخفاض طفيفمن 45 وحدة الى 41 وحدة ليبدا في الارتفاع مجددا حتى يبلغ 72 وحدة سنة2010 ليشهد بعدها انخفاض للوحدة 55حتى سنة 2018 ليثبت بعدها من 2019 الى غاية 2022 عند الوحدة يليه ارتفاع طفيف حتى الوحدة 59 ثم انخفاض سنة 2023-2024.

3- الصادرات التى لها قدرة على تغطية الواردات (1990-2024)

الشكل 7: الصادرات التى لها قدرة على تغطية الواردات (1990-2024)

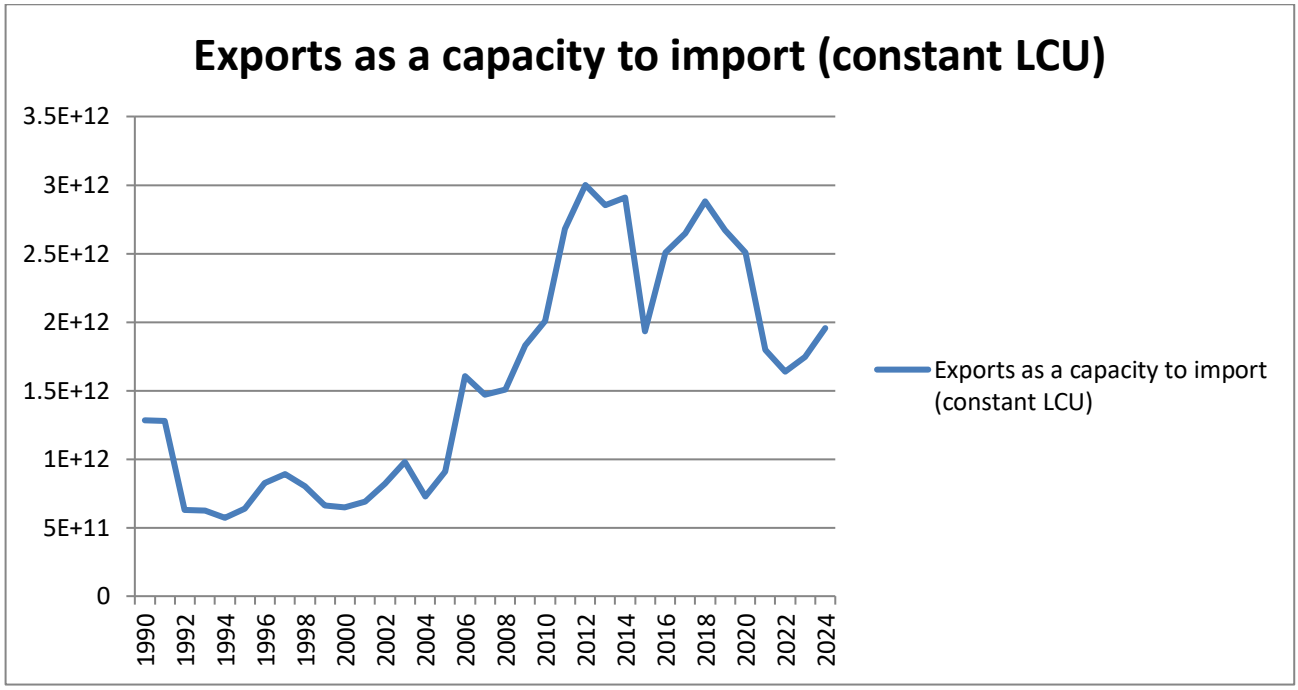

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل التالي الصادرات التى لها قدرة على تغطية الواردات بدلالة الفترة الزمنية 1990-2024 حيث نلاحظ من خلال الشكل التالي انخفاظ في كمية الصادرات من سنة 1990 الى غاية 1992 اي من الوحدة 12 الى 5.1 وحدات لنلاحظ بعدها ثبات عند نفس الوحدة يليه ارتفاع سنة 1994 عند 8.25 وحدة لينخفض في الفترة ما بين 1996-1998 ثم نلاحظ ارتفاع تدريجي بعد ذلك ليرتفع قليلا اي ارتفاع طفيف سنة 2002 ثم ينخفض سنة 2004 الى 7.27نلاحظ بعدها ارتفاع ملحوظ ابتداءا من سنة 2004 الى غاية 2012 ليثبت بعدها الى غاية 2014 ثم يبدا في الانخفاض لغاية سنة 2016 ليرتفع بعد ذلك حتى 2018 اين نلاحذ انخفاض في الصادرات لغاية 2022 ثم يبدا في الارتفاع مجددا .

المطلب الثالث : الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام 1990-2024

1- الصادرات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام 1990-2024

الشكل 8: الصادرات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام 1990-2024

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل المبين اعلاه الصادرات من السلع و الخدمات عينة من الناتج الداخلي الخام بدلالة الفترة الزمنية 1990-2024 حيث نلاحظ ارتفاع تدريجي من الفترة 1990الى غاية 2010 اي من 38 وحدة الى غاية 71 وحدة اين نلاحظ انخفاض في الصادراتمن سنة 2011 الى غاية سنة 2018 من 71 وحدة الى 55 وحدة ليبدا في الثبات في الفترة ما بين 2018-2021 عند الوحدة 55 ليرتفع بعدها قليلاالى الوحدة 60 ثم يبدا في الانخفاض .

2- الواردات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990-2024)

الشكل 9: الواردات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام (1990-2024)

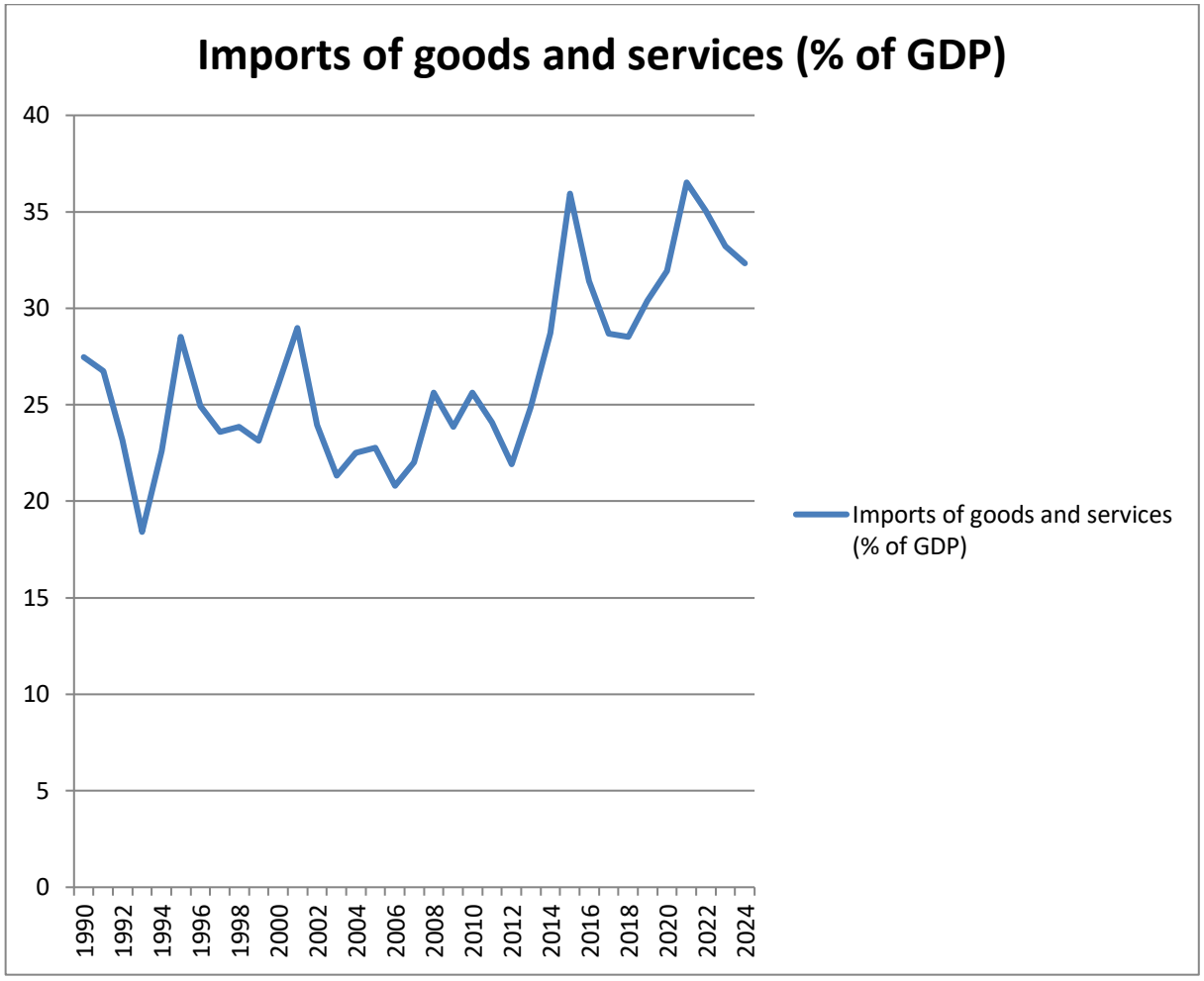

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحذ من خلال الشكل التالي الذي يوضح الواردات من السلع و الخدمات كعينة من الناتج الداخلي الخام بدلالة السنوات حيث نلاحظ انخفاض حاد من سنة 1990 الى غاية 1994 اي من الوحدة28 الى غاية الوحدة18 ليرتفع بعدها حتى سنة 1996 عند 28 وحدةثم ينخفض للوحدة 24 حتى سنة 1998 ليرتفع اى 29 وحدة حتى سنة2000 لينخفض مدة سنتين الى 21 وحدة نلاحظ بعدها تذبذب في الواردات يرتفع ثم ينخفض حتى سنة 2012 ليرتفع بعدها الى الوحدة 36حتى سنة 2016 لينخفضض الى 27وحدة سنة 2018 يثبت بعدها لمدة سنة ثم يرتفع بعد ذلك حتى سنة 2022 ثم يبدا في الانخفاض بعد ذلك .

المطلب الرابع : معدل النمو السنوي للصادرات و الواردات من السلع و الخدمات (1990-2024)

1- معدل النمو السنوي للصادرات من السلع و الخدمات (1990-2024)

الشكل 10: معدل النمو السنوي للصادرات من السلع و الخدمات (1990-2024)

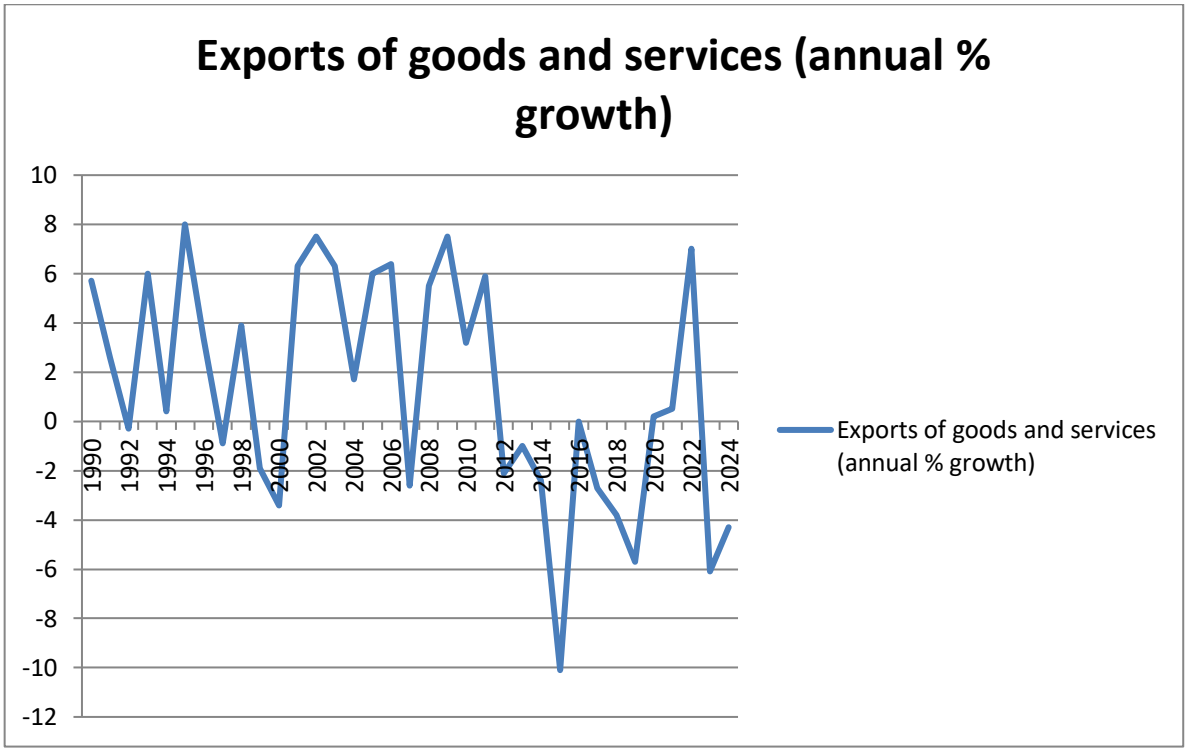

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

الشكل التالي يوضح معدل النمو السنوي للصادرات من السلع و الخدمات من سنة 1990 الى غاية سنة 2024حيث نلاحظ في الفترة 1990 الى 1992 انخفاض حاد من 5.7 الى 0.2 وحدة ثم ترتفع سنة 1993 الى 6 وحدات يليه انخفاض حاد سنة 2004 الى 0.3 وحدة تتواصل التذبذبات حتى سنة 1998 حين تنخفض الى 3.4- سنة 2000 ثم ترتفع سنة 2002 الى 7.9 وحدة ليتواصل تذبذب حتى سنة 2012 الى 2015 حيث نلاحظ انخفاض حاد من 6 وحدات الى 10- وحدات ثم ترتفع سنة 2021 الى 7 وحدات ثم تنخفض الى 6- وحدات سنة 2023ثم تبدا في الارتفاع .

2- معدل النمو السنوي للواردات من السلع و الخدمات (1990-2024)

الشكل 11: معدل النمو السنوي للواردات من السلع و الخدمات (1990-2024)

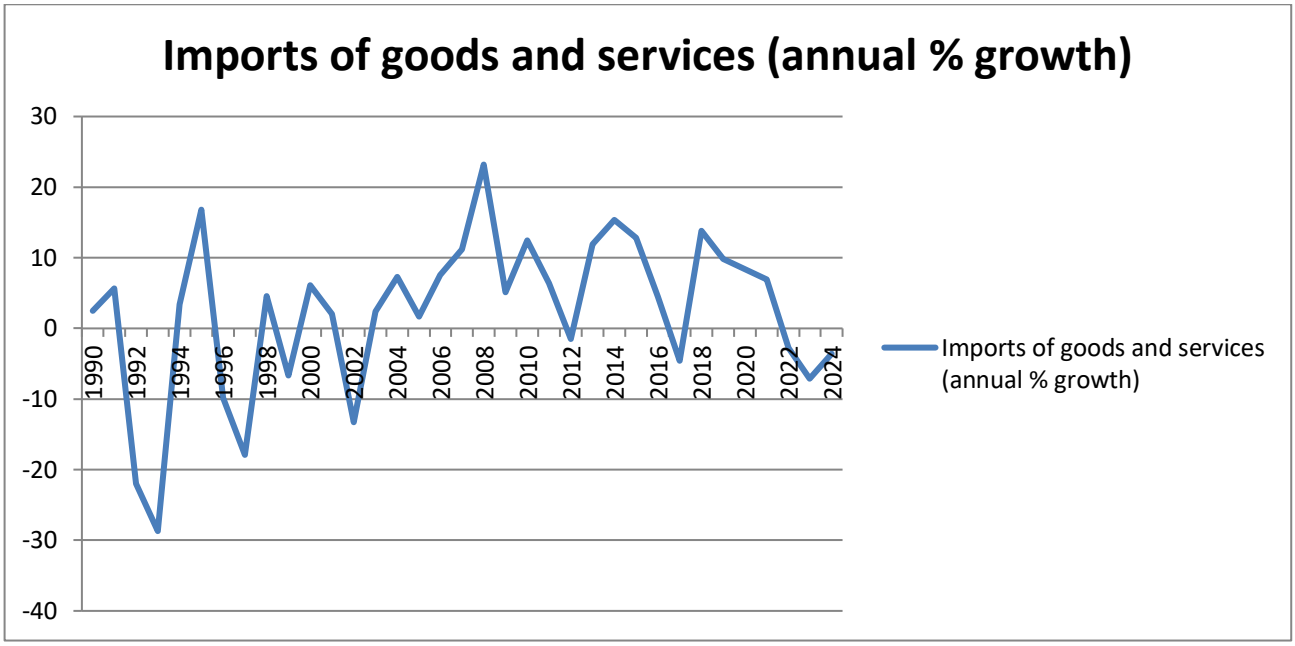

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل التالي معدل النمو السنوي للواردات من السلع و الخدمات (1990-2024) بحيث ان معدل النمو من سنة 1990الى1993 ينخفض الى 31- ثم يرتفع الى 18 وحدة سنة 1995بعدها نلاحظ هبوط حاد ل21- وحدة و هذا سنة 1997يليه تذبذب مستمر حيث نلاحذ انخفاظه الى 28- وحدة سنة 2002 ثم يرتفع تدريجياحتى يصل الى ذروته سنة 2008 حيث يصل معدل النمو السنوي للواردات من السلعو الخدمات الى 22 وحدة يليه انخفاض تدريجي اين يصل الى 1- وحدة سنة 2012 ليرتفع مجددا سنة 2014 الى15 وحدة ثم تنخفض سنة 2017 الى 3- وحدات ثم ترتفع لتصل الى 12 وحدة سنة 2018 ثم تبدا في الانخفاض التدريجي حتى سنة2023 لتصل الى 8- وحدات ثم تبدا في الارتفاع بعد ذلك .

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) :

سنعتمد في هذه الدراسة على استخدام طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL لتفسير العلاقة بين التحرير التجاري و تغير سعر الصرف مع استخدام المتغيرات المؤثرة في التحرير التجاري في الجزائر المتمثلة في كل من : الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف معبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

المطلب الأول : نموذج الدراسة و متغيرات الدراسة

1- نموذج الدراسة

يمكن صياغة نموذج الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت اهم التغيرات المتحكمة في التحرير التجاري كالتالي:

$$OUV = f\ (GDP, GCF , FDI, Tc\ )$$

حيث أن:

OUV: المتغير التابع معبر عنه بالواردات الاجمالية.

FDI: حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل (بالدولار الأمريكي)

GDP: الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010).

GCF: إجمالي تكوين رأس المال(بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة الأساس 2010)

TC: التغير في سعر الصرف معبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

2- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة :

1.2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل 12 : التمثيل البياني لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر

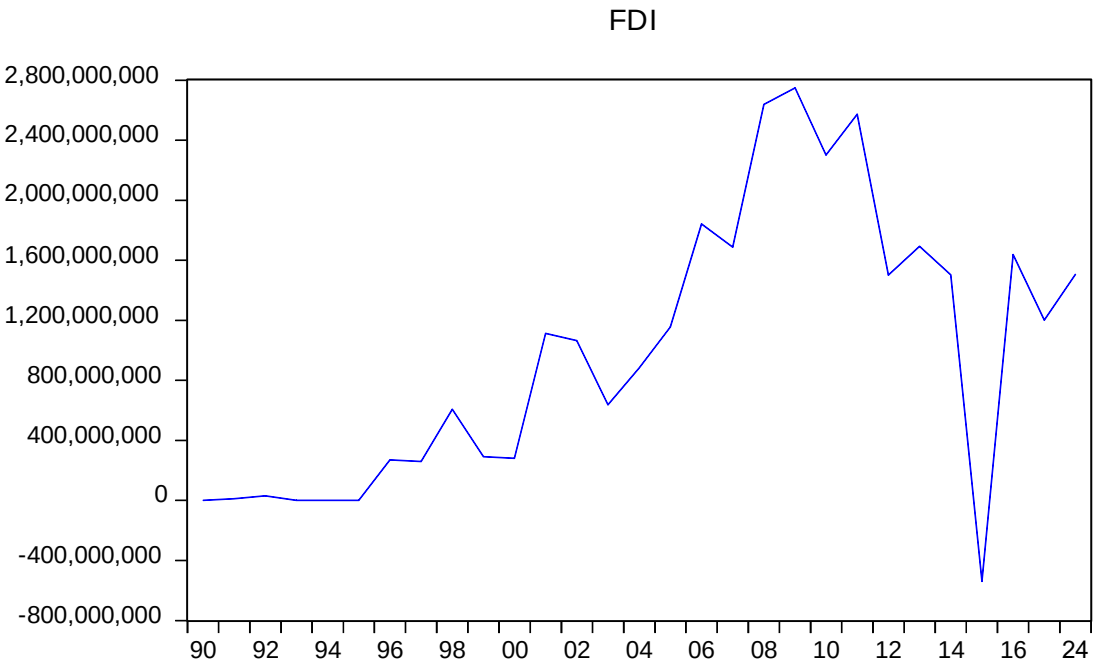

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال التمثيل البياني نلاحظ ان حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر عرف تذبذبا خلال فترة الدراسة(1990-2024) حيث سجل مستويات منخفضة من سنة 1990 الى غاية 1998 نتيجة لانخفاض اسعار البترول و دخول الجزائر في العشرية السوداء التي ساهمت في عزوف المستثمرين للاستثمار في الجزائر. الا انه ابتداء من سنة 1999 عرف الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا ملحوظا وصل الى ذروته سنوات (2008-2012) حيث ساهم في ذلك تحسن الاوضاع السياسية و ارتفاع اسعار البترول الذي بدوره ادى في زيادة الاستثمارات خصوصا في قطاع المحروقات، الا انه ابتداء من سنة 2014 عاودت الاستثمارات الأجنبي المباشرة الى الانخفاض نتيجة لانخفاض اسعار البترول و نقص الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات. اما الفترة الاخيرة فنلاحظ انه بعد في التصاعد خصوصا بعد ازمة الكوفيد و بداية تعافي الاقتصاد الجزائر من تبعاته.

2.2. الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل 13: التمثيل البياني لمتغير الناتج المحلي الإجمالي

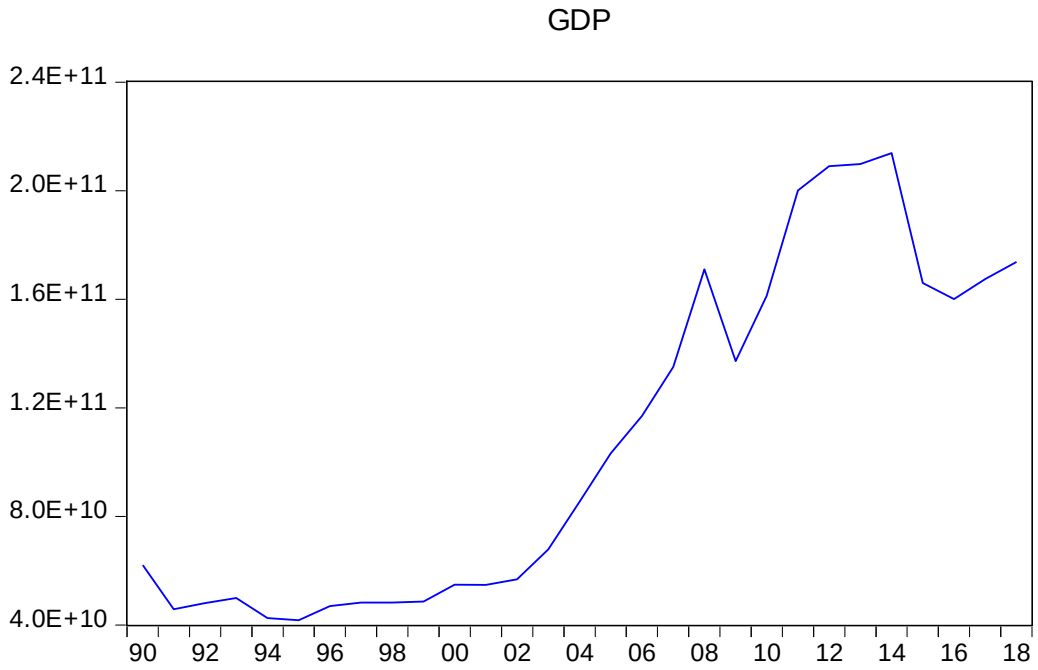

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews 10*

نلاحظ من خلال التمثيل البياني ان تطور الناتج المحلي الاجمالي هو مرهون بالدرجة الاولى بالمحروقات، حيث عرف انخفاضا كبيرا خلال العقد الاول من الدراسة (1990-1999) نتيجة لانخفاض اسعار البترول و ازمة المديونية التي مرت بها الجزائر، و لكن ابتداءا من سنة 1999 بدأ الناتج المحلي الاجمالي في التطور التدريجي الى غاية وصوله الى مستوياته القياسية سنوات (2008-2012) نتيجة لأسعار البترول المرتفعة في الاسواق العالمية. ليعاود الانخفاض مرة اخرى ابتداء من سنة 2014 بسبب تدهور اسعار البترول.

3.2. إجمالي تكوين رأس المال:

الشكل 14: التمثيل البياني لمتغير إجمالي تكوين رأس المال

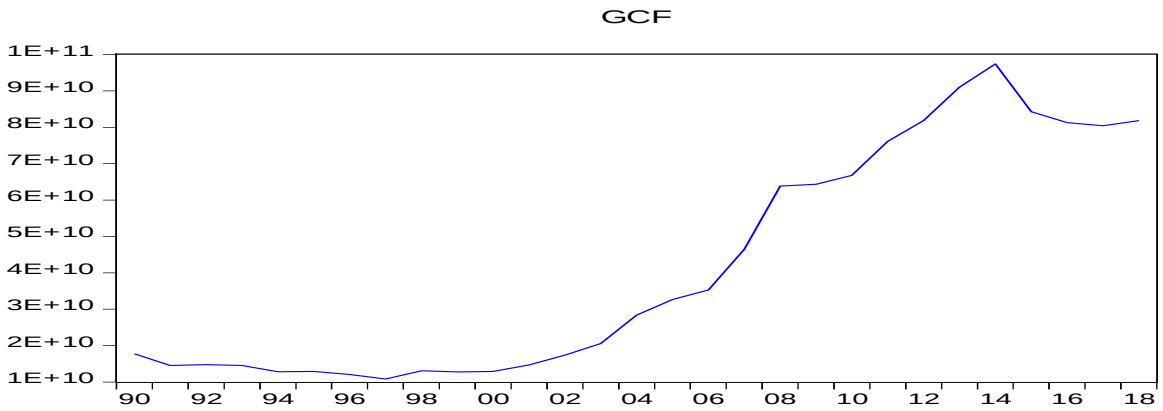

المصدر : مخرجات برنامج *Eviews 10*

لقد شهد إجمالي تكوين رأس المال (مخزون راس المال) تدهورا كبيرا خلال الفترة الاولى من الدراسة (1990-2000) نتيجة للأوضاع الاقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر الا انه و مع بداية سنة 2000 بدا إجمالي تكوين رأس المال في التحسن التدريجي بالتوازي مع ارتفاع اسعار البترول، الا انه عرف تراجعا طفيفا ابتداء من سنة 2014 دائما بسبب تراجع اسعار المحروقات.

4.2. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:

الشكل 15: التمثيل البياني لمتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي (*TC*)

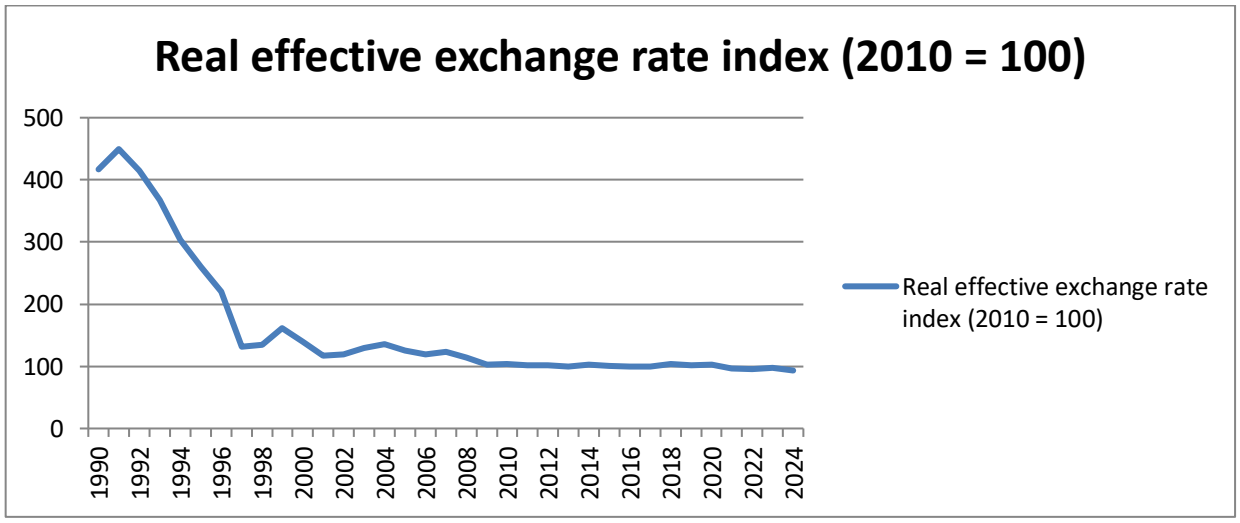

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال التمثيل البياني نلاحظ ان سعر الصرف الفعلي الحقيقي عرف انخفاظا مستمرا خلال فترة الدراسة، خصوصا في سنوات (1990-2000). حيث كان عند مستويات مرتفعة جدا خلال هذه الفترة التي شهدت أزمة اقتصادية حقيقة للاقتصاد الجزائري. الا انه بعد سنة 2000 نلاحظ استقرار نوعا ما لهذا المؤشر الى غاية سنة 2024.

5.2. المتغير التابع : الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات

الشكل 16: التمثيل البياني لمتغير الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

ان الشكل البياني الخاص بمتغير الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات قد شهد تدهورا كبيرا خلال فترة (1990-2000)، حيث يمكن تفسير ذلك الى جملة من الاسباب الاقتصادية و السياسية التي مرت بها الجزائر و التي عرفت فيها زيادة المديونية و عجز في الميزان التجاري و الميزانية العامة و انخفاض في النشاط الاقتصادي بشكل عام. الا انه و مع بداية الالفية الجديدة عرفت الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات تطورا ملحوظا وصل الى الذروة خلال السنوات الاخيرة، نتيجة لتحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر بسبب ارتفاع اسعار البترول.

المطلب الثاني: تقدير معادلة التحرير التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) :

1- نتائج تقدير معادلة التحرير التجاري

جدول 1: نتائج تقدير معادلة التحرير التجاري

المتغيرات	المتغير التابع : الواردات الاجمالية (OUV)		
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات	

		قيمة t	Sig	القرار
Ln Tc	2.68	3.38	0.00	**معنوي**
Ln GDP	7.28	2.26	0.03	**معنوي**
Ln GCF	0.022	2.66	0.4973	**غير معنوي**
Ln FDI	60.57	1.10	0.2807	**غير معنوي**
C	-1.11	-0.67	0.5081	**غير معنوي**
R^2	0.7059			**نموذج معنوي**
قيمة F	14.40486(القيمة المعنوية: 0.000004)			

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

- **التعليق على النموذج:**

- **بالنسبة لمعامل التحديد R^2 :**

لقد بلغ معامل التحديد R^2 (0.7059)، ما يعني أن نسبة 70.59% من التغير في تدفقات الوارادات الاجمالية من السلع و الخدمات يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية : الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي تكوين رأس المال، حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

بالنسبة لمعنوية معاملات النموذج :

*** متغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي Tc :** لقد بلغت قيمة معامله (2.68) و هو معنوي لان احتماله (0.00) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني أنه كلما زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الواردات الإجمالية من السلع و الخدمات بنسبة قدرها 2.68 % .

*** متغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP***:لقد بلغت قيمة معامله (7.28) و هو معنوي لان احتماله (0. 03) و هو اصغر من مستوى المعنوية (0.05)، ما يعني انه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة في حجم الوارادات الإجمالية من السلع و الخدمات بنسبة قدرها 7.28 %.

*** متغير إجمالي تكوين رأس المال *GCF*:** لقد بلغت قيمة المعامل (0.022) إلا انه غير معنوي و ذلك لان احتماله (0.4973) هو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)، و بالتالي لا يوجد أي تأثير ذو دلالة إحصائية لإجمالي تكوين رأس المال على حجم تدفقات الوارادات الاجمالية من السلع و الخدمات.

*** متغير حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** FDI**:** و الذي بلغت قيمته (60.57) إلاأنه غير معنوي باحتمال قدره (0.2807) و هو اكبر من مستوى المعنوية (0.05)،مما يؤكد غياب أي أثر لمتغير حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الإجمالية من السلع و الخدمات.

*** بالنسبة لمعنوية النموذج ككل:**

لقد بلغت قيمة *F-statistic* (14.40486) باحتمال (*0.00*) و هي اقل من مستوى المعنوية (0.05) ما يعني أن النموذج هو معنوي و بالتالي فهو مقبول للدراسة.

2- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة :

لقد تم الاستعانة باختبار ديكي-فولر المطور *ADF* لقياس مدى إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث إذا كانت السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة من نفس الدرجة عند المستوى *I(1)*فهذا يجعلنا نستخدم اختبار التكامل المشترك لدراسة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، أما إذا كانت غير مستقرة من نفس الدرجة فهذا يمكننا من استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة *ARDL*التي يتم دمج فيها نماذج الانحدار الذاتي مع نماذج الفجوات الزمنية الموزعة (فترات الإبطاء الموزعة)،والجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها:

جدول 2: نتائج اختبار جذر الوحدة *ADF*

النموذج		**في المستوى**			**اخذ الفروق من الدرجة الأولى**		
اختبارجذر الوحدة *ADF*		**في المستوى**	**الحد الثابت *C***	***C* و *trend***	**في المستوى**	**الحد الثابت *C***	***C* و *trend***
OUV	**T**	-0.50	-2.22	-4.33	-8.23	-8.15	-8.04
	Sig	0.48	0.20	0.01	0.00	0.00	0.00
GDP	**T**	0.77	-0.51	-2.04	-4.60	-4.83	-4.72

	Sig	0.87	0.87	0.55	0.00	0.00	0.00
GCF	**T**	0.83	1.71	-2.75	-2.35	-3.13	-4.52
	Sig	0.88	0.99	0.22	0.02	0.03	0.00
TC	**T**	4.46	2.43	-2.34	1.36	-5.11	-3.94
	Sig	1.00	0.99	0.39	0.95	0.00	0.02
القرار		**سلاسل غير مستقرة**			**سلاسل مستقرة**		
FDI	**T**	-3.75	-3.86	-3.74	/	/	/
	Sig	0.00	0.00	0.03	/	/	/
القرار		**سلاسل مستقرة**			/		

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *Eviews 10*

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة يتضح أن كل أنواع المتغيرات التابعة و المستقلة محل الدراسة المتمثلة في: الوارادات الاجمالية ، بسعر الصرف الفعلي الحقيقي ، إجمالي تكوين رأس المال، الناتج المحلي الإجمالي هي غير مستقرة عند المستوى في أغلبية النماذج الثلاثة، القيمة المعنوية (sig) هي أكبر من 0.05. و لكن عند أخذ الفروق من الدرجة الأولى كانت القيم المعنوية (sig) أقل من 0.05 و بالتالي أصبحت هذه المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى. إما متغير الاستثمار الأجنبي المباشر فكان مستقر عند المستوى.

المطلب الثالث : تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL*:

بما أن متغيرات الدراسة سواء التابعة و المستقلة هي مستقرة من الدرجة $I(0)$ و الدرجة $I(1)$ هذا يمكننا من تقدير نماذج الدراسة باستخدام *ARDL* و تطبيق اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك.

1- تقدير نموذج الناتج المحلي الإجمالي:

لقد تم تقدير النموذج من خلال تحديد فترات الإبطاء آليا باستخدام برنامج (*eviews10*)، حيث كان النموذج الأمثل متمثل في *ARDL(1 0 0 2)*، أي ثلاث فترات إبطاء لكل من الوارادات الاجمالية و الناتج المحلي الإجمالي و بسعر الصرف الفعلي الحقيقي و بدون فترة إبطاء لمتغير اجمالي تكوين راس المال بأسعار ثابتة و الاستثمار الأجنبي المباشر أما معادلة التكامل المشترك فكانت كالاتي:

أ. معادلة التكامل المشترك:

$$D(OUV) = 30.318881982996 - 0.836684719291*OUV(-1) + 0.000000267841*GDP** + 0.000000000000*GCFF** + 0.000000445788*FDI1** + 0.00000025503*TC(-1) + 0.000000001425*(OUV - (0.00000032*GDP(-1) + 0.00000000*GCFF(-1) + 0.00000003*TC(-1) + 36.23692567) - 0.000000148332*D(TC(-1)))$$

2- تقدير النموذج في المدى الطويل:

الجدول 3: نتائج تقدير الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات

المتغيرات	المتغير التابع: **الواردات الاجمالية**			
المتغيرات المستقلة	المعاملات	معنوية المعاملات		القرار
		قيمة t	Sig	
TC	3.20	2.60	0.01	معنوي
GDP	6.53	1.44	0.16	غير معنوي
GCFF	3.05	2.24	0.03	معنوي
FDI	0.22	3.44	0.44	غير معنوي
C	36.23	0.15	0.87	غير معنوي

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج التقدير على المدى الطويل أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان أثره موجب (3.20) و معنوي على الواردات الاجمالية ($sig< 0.05$)، في حين كان اثر الناتج المحلي الإجمالي موجب (6.53) ($sig< 0.05$) ،إجمالي تكوين رأس المال موجب (3.05) ومعنوي لان ($sig< 0.05$). في حين كان اثر الاستثمار الأجنبي المباشر موجب (0.22) و لكن غير معنوي لان ($sig> 0.05$)

2- اختبار منهج الحدود (*bounds test*) لكشف وجود علاقات تكامل مشترك :

الجدول4: نتائج اختبار منهج الحدود (***bounds test***)

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى المعنوية	الحد *I(0)*	الحد *I(1)*
F-statistic	3.657311	10%	2.73	3.2
		5%	2.79	3.67
	3	2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال نتائج اختبار منهج الحدود (*boundstest*)إن القيمة *F* الإحصائية (3.65) هي اكبر من القيم الحرجة للحد الأعلى لاختبار (*boundstest*) عند أغلبية مستويات المعنوية و هذا ما يؤكد وجود علاقة تكامل مشتركة و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة أي يوجد علاقة تكامل مشترك وبالتالي توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3- منهجية متجه تصحيح الخطأ:

بما أن اختبار منهج الحدود (*bounds test*) قد أكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة في هذا النموذج، إلا انه لابد من التأكد من معنوية معامل التكامل المشترك(معامل تصحيح الخطأ)، حيث يجب أن يكون سالب و معنوي. كما هو موضح في الجدول الآتي:

لكي يكون هناك علاقة سببية على المدى الطويل يجب أن يكون معامل التكامل المشترك للمتغير التابع بدرجة التأخير في معادلة انحدار التكامل المشترك سالب و ذو دلالة معنوية.

جدول5 : نتائج التأكد من معنوية معامل تصحيح الخطأ

علاقة التكامل المشترك	معامل التكامل المشترك	معنوية المعامل	القرار
المتغير التابع:	*-0.734445*	سالب	وجود علاقة سلبية

الوارادات الاجمالية	*(t* = -2.454929)* *(sig = 0.00)*	و معنوي	على المدى الطويل

المصدر :من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews 10

يتضح من خلال الجدول وجود علاقة سببية على المدى الطويل، وذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.734445)، و معنوية (*sig<0.05*). وهذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 73%.

4- تشخيص البواقي لنموذج الدراسة:

- **دراسة مشكل الارتباط الذاتي بين البواقي**: نتائج الاختبار موضحة في الجدول الآتي

جدول6: نتائج اختبار (*Breusch-Godfrey Serial Correlation*) للارتباط ذاتي بين البواقي:

قيمة الاختبار	*LM-Stat*	*Prob*
F-statistic	1.280581	0.3034
Obs*R-squared	3.404205	0.1823

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامجEviews 10

نلاحظ من الجدول الخاص باختبار(*Breusch-Godfrey Serial Correlation*)إن القيمة المعنوية (*sig*) كلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي اكبر من 0.05 ، مما يؤكد عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

- **اختبار ثبات تباين الأخطاء :**

جدول7: نتائج اختبار(*ARCH*)لثبات تباين الأخطاء

الاختبار	قيمة الإختبار	القيمة المعنوية
F-statistic	0.837405	0.3696
Obs*R-squared	0.878247	0.3487

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامجEviews10

نلاحظ من الجدول الخاص بنتائج اختبار (*ARCH*) أن القيمة المعنوية (*sig*) لكلا الاختبارين (*F*) و (x^2) هي أكبر من 0.05، مما يؤكد أن هناك تجانس بين تباين الأخطاء.

- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي *(Jarque-Bera)* :**

جدول8: نتائج اختبار*(Jarque-Bera)*للتوزيع الطبيعي للبواقي

الإختبار	قيمة الإختبار	القيمة المعنوية
Jarque-Bera	1.249900	0.535288

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال جدول اختبار التوزيع الطبيعي (*Jarque-Bera*) إن قيمة الاختبار هي اكبر من المستوى المعنوية 0.05 ، مما يؤكد أن بواقي معادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي.

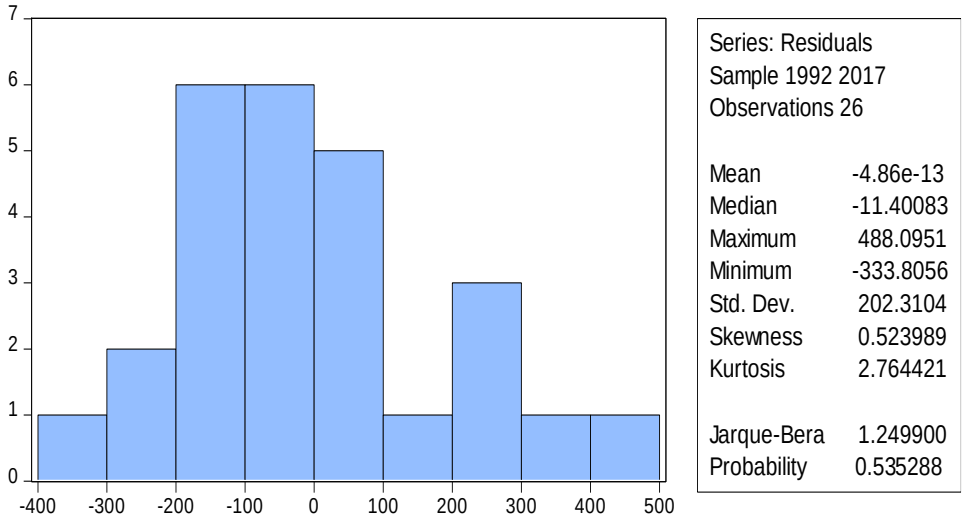

إختبار (*CUSUM*) لثبات النموذج:

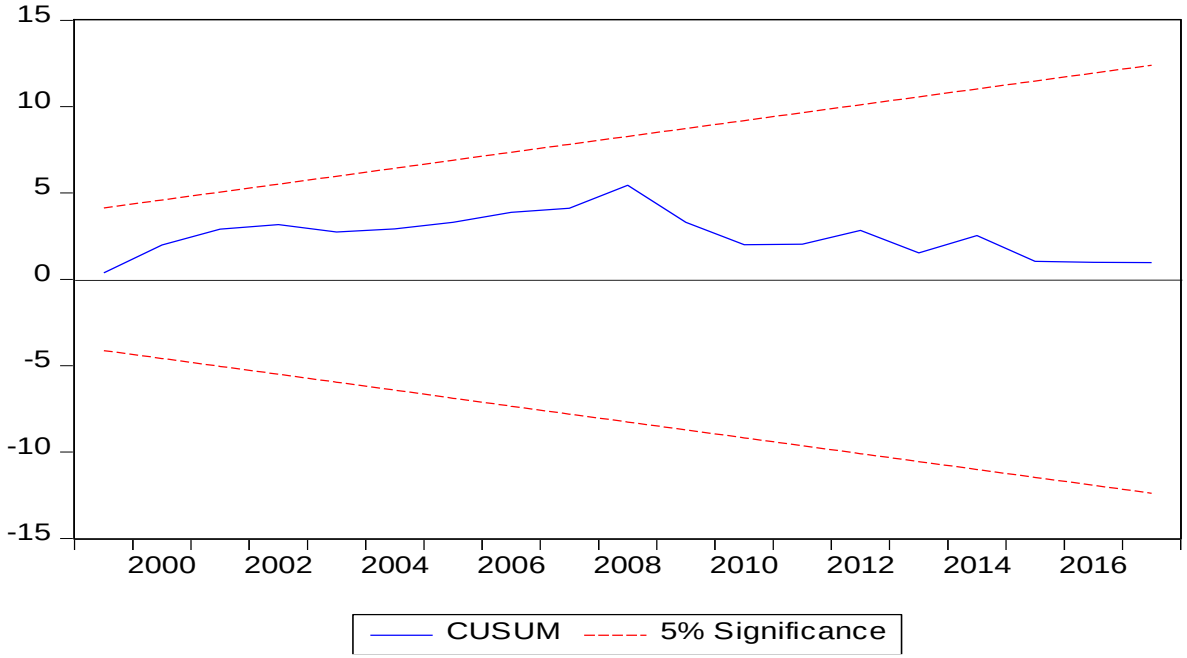

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

المطلب الرابع: نتائج الدراسة القياسية

1- التفسير الإحصائي: تشير نتائج الدراسة القياسية لتقدير لدالة التحرير التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2024) الى ما يلي :

1 - أثبتت نتائج تقدير إلى وجود تأثير ايجابي ذات دلالة إحصائية للتغير في سعر الصرف معبرا عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التحرير التجاري في الجزائر معبرا عنه بالواردات الاجمالية من السلع و الخدمات . حيث أنه كلما زاد سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الواردات الإجمالية من السلع و الخدمات بنسبة قدرها 2.68 %.

2- وجود تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية لمتغير متغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP* على الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات. اذ ان الزيادة في حجم الناتج المحلي الإجمالي بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة كبيرة في حجم تدفقات الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات بنسبة قدرها 7.28 %.

3- عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير إجمالي تكوين رأس المال على بالواردات الاجمالية من السلع و الخدمات ،لان احتمال معامله كان اكبر من 0.05،بالتالي لا يوجد أي تأثير ذو دلالة إحصائية لإجمالي تكوين رأس المال على الواردات الإجمالية.

4- عدم معنوية معامل متغير الاستثمار الأجنبي المباشر في معادلة تقدير دالة التحرير التجاري.مما يدل غياب اي اثر لإجمالي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل على الواردات الاجمالية.

5- بلغ معامل الانحدار(0.7059)،ما يعني أن نسبة 70.59% من التغير في تدفقات الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات يمكن تفسيره بالتغير الحاصل في هذه المتغيرات التفسيرية : الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي تكوين رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر و سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

6- بلغت القيمة الاحصائية (F)(14.40486) باحتمال (0.000) و هي اقل من القيمة المعنوية (0.05) مما يؤكد على ان النموذج المستخدم هو ملائم للدراسة.

7- أكدت منهجية طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL إلى وجود علاقة توازنية على المدى الطويل بين التحرير التجاري مع المتغيرات المؤثرة فيه المتمثلة في كل من : الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف معبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

8- وجود علاقة سببية على المدى الطويل، وذلك لان قيمة معامل تصحيح الخطأ في معادلة الانحدار هي سالبة (-0.734445)، و معنوية ($sig<0.05$). وهذا ما يدل على وجود علاقة سببية طويلة الأجل مع نسبة سرعة الوصول إلى التوازن بحوالي 73%.

9- وجود تاثير ايجابي على المدى الطويل لمتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات. إذ أن الزيادة في سعر الصرف الفعلي الحقيقي بنسبة *1%* سيؤدي إلى زيادة في حجم تدفقات الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات بنسبة قدرها 3.20 %.

2- التفسير الاقتصادي:

1- وجود تأثير ايجابي لسعر الصرف معبرا عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التحرير التجاري في الجزائر معبرا عنه بالواردات الاجمالية من السلع و الخدمات. يؤكد على الدور الايجابي لسياسة سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد في زيادة مؤشرات التحرير التجاري سواء من جانب الصادرات او الواردات. و لهذا فان رفع سعر الصرف وبقاءة ثابت نسبيا من شانه زيادة مستوى التحرير التجاري مع العالم الخارجي.

2- وجود تأثير ايجابي ذو دلالة احصائية لمتغير متغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP*على الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات يؤكد على أن زيادة الإنتاج الوطني سيؤدي الى

رفع قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات المتنوعة مما سياهم في زيادة الصادرات و حتى زيادة الواردات خصوصا بالنسبة للسلع الأولية الضرورية للإنتاج الوطني.

3- عدم وجود تأثير ذو دلالة احصائية لمتغير إجمالي تكوين رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر على الوارادات الاجمالية من السلع و الخدمات يؤكد ان بيئة الاعمال في الجزائر غير ملائمة و غير محفزة للاستثمار سواء المحلي او حتى لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤكد على ظرورة تحفيز المستثمرين الأجانب لاستثمار اموالهم في الداخل مما سيساهم في تحسين الظروف الاقتصادية و توفير فرص عمل جديدة و الاستفادة من المزايا التكنولوجية التي يمكن نقلها من خلال تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

خلاصة الفصل:

ان النتائج التي تم التوصل اليها من خلال في هذا الفصل التطبيقي باستخدام منهجية منهجية طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL و نتائج الانحدار بطريقة المربعات الصغرى تؤكد على اهمية المتغيرات الاقتصادية المستخدمة في هذا النموذج و المتمثلة في كل : الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال، حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف معبر عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي في زيادة حجم الوارادات الاجمالية من السلع و الخدمات. و بالتركيز على أهمية و دور التغير في سعر الصرف المعبر عنه في هذه الدراسة بمتغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي في تحرير التجارة الخارجية نلاحظ ان دوره كان ايجابيا في زيادة الانفتاح التجاري سواء على المدى القصير

او الطويل خصوصا بالنسبة للدول المنغلقة اقتصاديا و بدرجة اكبر على الواردات مثل الجزائر. و لهذا فان تبني الجزائر لسياسة صرف صارمة من شأنها تعزيز و رفع سعر الصرف وبقاءة ثابت نسبيا من شانه زيادة مستوى التحرير التجاري مع العالم الخارجي.

خاتمـــة:

هدفت هذه الدراسة لقياس اثر سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية بالجزائر للفترة (1990-2024)، وذلك من خلال تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول، فصلين نظرين وفصل تطبيقي، وهي كالتالي: الفصل الأول تطرقنا الى المفاهيم الأساسية و النظريات المفسرة لسعر الصرف مع ذكر انواعه الاسمي و الفعلي ، والذي شمل تعاريف سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه كما تطرقنا الى محدداته .

أما الفصل الثاني عرضنا الإطار النظري التحرير التجاري في الجزائر خلصنا فيه الى إبراز مختلف النظريات التجارية التي ساهمت في إبراز مميزات سياسات التحرير سواء على الدول النامية أو المتقدمة، و التحرير التجاري و طرق قياسه، و كذا إبراز مختلف التأثيرات الايجابية و السلبية وتبيان اهم مسار تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية و إبراز مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر في مرحلة التقييد و مرحلة التحرير التي كانت بداية من سنة 1990.

ومن خلال الفصل الثالث تطرقنا للدراسة التطبيقية لتغيير سعر الصرف و اثره على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر في الفترة الممتدة 1990 الى 2024، وذلك من خلال طريقة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعةARDL، باستخدام طريقة المربعات الصغرى، حيث توصلت الدراسة في هذا الفصل، وذلك من خلال الكشف على جدول التقدير، والذي تبين من خلاله أن إشارة المتغير المستقل الاول متوافقة مع الفرضية، وأنها أيضا معنوية، وبالتالي تم قبول الفرضية التي استندت عليها هذه الدراسة. و يمكن تحديد اهم النتائج المتوصل اليها فيما يلي :

1- وجود تأثير ايجابي لسعر الصرف معبرا عنه بسعر الصرف الفعلي الحقيقي على التحرير التجاري في الجزائر معبرا عنه بالواردات الاجمالية من السلع و الخدمات. يؤكد على الدور الايجابي لسياسة سعر الصرف الحقيقي الذي يعكس واقع الاقتصاد في زيادة مؤشرات التحرير التجاري سواء من جانب الصادرات او الواردات. و لهذا فان رفع سعر الصرف وبقاءة ثابت نسبيا من شانه زيادة مستوى التحرير التجاري مع العالم الخارجي.

2- وجود تأثير ايجابي لمتغير الناتج المحلي الإجمالي *GDP*على الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات يؤكد على أن زيادة الإنتاج الوطني سيؤدي الى رفع قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات المتنوعة مما سياهم في زيادة الصادرات و حتى زيادة الواردات خصوصا بالنسبة للسلع الأولية الضرورية للإنتاج الوطني.

3- عدم وجود تأثير لإجمالي تكوين رأس المال و الاستثمار الأجنبي المباشر على الواردات الاجمالية من السلع و الخدمات يؤكد ان بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة و غير محفزة للاستثمار سواء المحلي او حتى لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يؤكد على ظرورة تحفيز المستثمرين الأجانب لاستثمار اموالهم في الداخل مما سيساهم في تحسين الظروف الاقتصادية و توفير فرص عمل جديدة و الاستفادة من المزايا التكنولوجية التي يمكن نقلها من خلال تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

قائمة الكتب باللغة العربية:

01- حاتم عبد الجليل القرنشاوي،**تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر**، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 2006.
02- سليمان عمر الهادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصادالوظيفي**،الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، عمان – الأردن ،1435ه - 2014م.
03- عبد السلام أبو قحف، إدراة الأعمال الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2002.
04- عثمان أبو حرب، الاقتصاد**الدولي**، ط1، عمان، دار أسامة للنشر (2008).
05- عجاس سهام، **الواقع سياسة التشغيل في الجزائر ومحاربة البطالة**، دراسة لبرامج وآليات سياسة التشغيل،جامعة الجيلالي اليابس – سيدي بلعباس.
06- عجمية محمد عبد العزيز، **مقدمة في التنمية والتخطيط**، دار النهضة العربية، بيروت،1983.
07- عليوشقربوع كمال، **قانون الاستثمارات في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1999.
08- فليح حسن خلف، اقتصاد **المعرفة**، الأردن، عالم كتب الحديث(2007).
09- ماجد احمد عطاء الله، **إدارة الاستثمار**، الأردن – عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع.، ط1،2010.
10- محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،2005.
11- محمد مروان السمان، محمد ظافر المحبك، احمد زهير شاميقة، **مبادئ التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي**، دار الثقافة للنشر، ط3، عمان - الأردن، 1443ه-2015م.

المجلات والمقالات:

12- بشيكر عابد ومسعودي زكرياء، **دور سياسات التشغيل في معالجة مشكلة البطالة لدى خريجي الجامعات وأصحاب الشهادات**، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 3، العدد 1، جامعة غرداية، الجزائر، مارس 2019.
13- بكطاش فتيحة، مقالتي سفيان، **المقاربة النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر**،21 جوان 2014.
14- بن عمار حسيبة وموساوي عبد النور، **سياسة التشغيل في الجزائر بين السياسات الحاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016**، مجلة دراسات الاقتصادية، العدد 1، 2019.

15- تشام فاروق، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر وآثارها على التنمية الاقتصادية**، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، ECONA 3000، 21-22 ماي 2002، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة.
16- جواد كاظم البكري، **أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة قياسية للمدة 1995-2010أنموذجي تونس والبحرين.
17- خليل محمد خليل عطية،" **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**،" مجلة مصر المعاصرة، العدد 437 القاهرة،1995.
18- زواويد لزهاري واخرون، سياسات التشغيل في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 02، المركز الديموقراطي العربي، ألمانيا، برلين، جوان 2018.
19- سعدية زايدي، **سياسة التشغيل في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، العدد 13، 2017.
20- حسين عبد المطلب الأسرج، **سياسات التنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول العربية**، العدد83،ديسمبر (2005).
21- فاطمة بوسالم ونضال يدروج، **سياسة التشغيل في الجزائر بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة**، مجلة البحوث والدراسات التجارية، العدد الثاني، سبتمبر 2017.
22- قدي عبد المجيد، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوالمناخ الاستثمار**، الملتقى الوطني الأول،
23- حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية جامعة، الأغواط 08-09 أفريل2002.
24- منور أسرير، عليان نذير، **حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر ومزاياه**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،2005، العدد 2.

الأطروحات والمذكرات:

25- جابر سطحي، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيجالتسويقي للمؤسسات الجزائرية**، دراسة حالة مؤسسة موبيليس جازي وأوريدو، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة-، 2018/2017.
26- جمال بلخباط، **جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين المغرب والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعـة الحـاج لخضـر - باتنة-، 2015/2014.
27- جمعة محمد عامر، **سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصري**، أطروحة دكتوراه لكلية الاقتصاد و(02)العلوم السياسية، جامعة القاهرة 1985.
28- حمزة بن حافظ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر**، دراسة حالة الجزائر 2008/1998، مذكرة نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري- قسنطينة، 2011/2010.

29- حمزة عبد القادر، **ترشيد السياسة العامة للتشغيل في الجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر-3-، 2014/2013.
30- رفيق نزاري، **"الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، دراسة حالة تونس، الجزائر والمغرب"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: اقتصاد دولي2007/ 2008.
31- زياد محمد عرفات أبو ليلي، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي في الأردن**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، الأردن،2003.
32- سي عفيف البشير، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة للحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران2، 2016/2015.
33- سيدي ولد محمد، **سياساتالتشغيلودورها في محاربة البطالة في موريتانيا**، دراسة حالة الوكالة الوطنية لترقية تشغيل الشباب، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012/2011.
34- شريط كمال، **واقع الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوره في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2014/2013.
35- صياد شهيناز، **الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، الاقتصاد والتسيير، مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران،2012-2013.
36- عبد القادر ناصور، **"الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حوافز وآفاق"**، جامعة تلمسان، مذكرة ماجستير – 2005.
37- عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996 – 2005**، رسالة دكتورة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007.
38- علي عبد الوهاب، إبراهيم نجا، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة (1990-1970)**، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 1995.
39- عليصوشة فايز، **تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي**، دراسة مقارنة بين الجزائر والصين، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، 2015/2014.
40- كوثر زيادة، واقع سياسة التشغيل في معالجة البطالة في الجزائر من خلال المخطط الخماسي 2010-2014، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي-، 2018/2017.

41- معط الله سهام، **أثر الحرية الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد- تلمسان-، 2017/2016.
42- مليكةيحيات، إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر 1970 - 2005، "أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006 – 2007.

ا